النظم والعمليات الانتخابية

مذكرة تطبيقية

/ كانون الثاني 2004

المحتويات

ملخص تنفيذي

قدمة

الموضوع وأبعاده

ور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومداخل مساهمته

لآثار المترتبة على العمليات

أ. **الدروس المستفادة ومبادئ العمل**
ب. **المناهج والتقنيات**
ج. **الإرشاد العملي**

لمرفقات

أ. **الفرص المتاحة في مجال إعداد البرامج**
ب. **الموارد**
ج. **أمثلة عن الممارسات السليمة**
د. **قائمة بالمراجع الأساسية وبالاختصارات المستعملة**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ي تنفيذي

الانتخابات من أهم الوسائل التي يستطيع المواطنون من خلالها أن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم لة ممثليهم فيما يتعلق بالنتائج التي يحققونها. وبالتالي فإن الانتخابات تعد نقطة التقاء أساسية بين المواطنين والأهداف طة وهي الحد من الفقر والتنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية للألفية. وهكذا، تكون الشرعية السياسية التي تمنحها بات ذات المصداقية ضرورية لقيام دولة قوية، وهي تمنح الولاية الضرورية للحكومات لتتمكن من التصدي لمجموعة لا لها من تحديات التنمية المستدامة. يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الانتخابات عنصر محوري لمطمحه الرئيسي خفيف حدة الفقر الذي تعاني منه البشرية، وهو يبذل ما في وسعه لتحقيق التوازن ما بين تقديم الدعم القصير الأمد صص لأحداث معيّنة وبين الدعم الطويل الأمد المقدم للأنظمة والعمليات الانتخابية التي سوف تساعد على استدامة سات الديمقراطية.

ء مرحلة "الموجة الثالثة"[1] من إرساء الديمقراطية، بدأت بلدان كثيرة القيام بعمليات إصلاحية لإعادة صياغة قواعدها بية حتى تكون أقرب إلى تحقيق الأهداف المبتغاة وهي المساءلة والشرعية والتمثيل النيابي والاستدامة. وبناء عليه، فقد رنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع البلدان لتقديم المساعدة الانتخابية كوسيلة أولى لتحقيق هذه الأهداف وبالتالي جميع المواطنين من المشاركة في السياسات والممارسات التي تتبعها حكوماتهم ومن التأثير عليها. فمنذ عقد الثمانينيات رنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا دائم التوسع في دعم العمليات الانتخابية، وهذا يمثل الآن أحد المكونات الهامة لنشاط ـة في مجال الحكم وتطوير المؤسسات.[2] وفي هذا الصدد، تنتهج المنظمة نهجا معينا في عملها يقوم على أساس أن اطية هي عمل جار لا يتوقف وأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بسياسات ديمقراطية حقيقية هما أفضل طريقة على العجز الديمقراطي وتعزيز الرابطة ما بين الديمقراطية والتنمية البشرية. ولذا فمن أولويات برنامج الأمم المتحدة ي التركيز على بناء القدرات الأطول أجلا للمؤسسات الانتخابية كهيئات الإدارة الانتخابية وعملياتها، مثل تسجيل الناخبين م وكذلك التربية المدنية.

قوم المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم المساعدة الانتخابية، يجب أن تأخذ في الاعتبار سيات الموجودة المنطقة. أولا الانتخابات هي في جوهرها عملية سياسية، أي أنها تنتج "الفائزين" و"الخاسرين" ، وبالتالي ون لنتائجها آثار جسيمة، خصوصا بالنسبة للقوى الحاكمة التي عادة ما تكون الشريك الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة ي. يجب التنويه بأن الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة في مجال الإنتخابات مدفوع بالطلب وبأن هناك قضايا داخلية في الأمم ة يتعين أخذها في الاعتبار. إن قسم المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية هو المنسق المعيّن من قبل الأمم ة لشؤون المساعدة الانتخابية، فالعلاقة بين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة ا المجال مبيّنة في *المذكرة التوجيهية لإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أنشطة دة الانتخابية الصادرة بتاريخ 17 يناير / كانون الثاني 2001* (http://portal.undp.org/server/nis/4649027220113). يجب أن تكون كافة أعمال المساعدة الانتخابية التي يقوم نامج الأمم المتحدة الإنمائي متسقة مع توزيع المسؤوليات بالطريقة المحددة في هذه المذكرة.

هذا التاريخ،اكتسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات لا بأس بها واستفاد من دروس ثمينة في مجالات تعبئة وتنسيق د ودعم هيئاتالإدارة الانتخابية وعملياتها مثل تسجيل الناخبين. وفي نفس الوقت، يُطلب منه أن يلعب دورا أكبر في مجالات للمساعدة كالانتخابات المحلية والتربية المدنية، وتعزيز الأحزاب السياسية. وعلى هذا الأساس، تستفيد هذه المذكرة ية التي أعدتها مجموعة الحكم الديمقراطي لدى مكتب السياسات الإنمائية (BDP) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من ، البرنامج والكفاءات الفنية المنتشرة على مستوى شبكته المكونة من 132 مكتبا وطنيا، علما بأن هذه المذكرة سوف تجدد لضم النصائح الجديدة حول المعرفة والسياسات المستفادة من جراء أعمال البرنامج الجارية على المستوى العالمي مي والوطني. ولكل من يريد تقديم أي مساهمة لتحسين محتوى هذه المذكرة الرجاء إرسالها بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى غيتا ولش، رئيس مجموعة الحكم الديمقراطي، وذلك على العنوان التالي: gita.welch@undp.org.

قدمة

ف من هذه المذكرة التطبيقية[3] هو وضع إطار عمل لنشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة الانتخابية، ز المذكرة على المكونات المختلفة للمساعدة الانتخابية والمجالات الأساسية التي عمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ون، بالإضافة إلى التوجهات الأخرى في هذا المجال والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد، تحاول المذكرة تحديد بعض

يل هنتينغتون، "الموجة الثالثة: إرساء الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، مطابع جامعة أوكلاهوما، 1991.
الإطار التمويلي المتعدد السنوات الثاني (2004- 2007) إلى أن 26 بلدا تلقت مساعدة انتخابية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 20(وحده، وأنه من بين مواطن القوة المقارنة للبرنامج في هذا المجال هو قدرته على استخدام الانتخابات كنقطة دخول لتقديم الدعم أكبر متعلقة بالحكم.
هذه المذكرة التطبيقية مجال الخدمات المقدمة للنظم والعمليات الانتخابية. وقد غطت مذكرتان سابقتان مجالات الخدمات المقدمة البرلماني، والحكومة الإلكترونية، والوصول إلى المعلومات (سبتمبر/أيلول 2002 وسبتمبر/أيلول 2003، على التوالي).

ئ التوجيهية العملية لممارسي الحكم التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في مجال الأنظمة والعمليات الانتخابية. تحاول أن تملي على المكاتب الوطنية أنواع الدعم التي ينبغي على البرنامج تقديمها في هذا المجال، بل ينبغي اعتبار هذه ة مبادئ عامة وأولية في بعض المجالات التي قد تكون لنشاطات المساعدة الانتخابية الفعالية الأكبر فيها، وآثارها.

ثلاث وظائف رئيسية للانتخابات في أية ديمقراطية. أولا هي وسيلة الشعب لاختيار ممثليه في الهيئة التشريعية أو رس و/أو في منصب تنفيذي واحد كالرئاسة على سبيل المثال. وثانيا تعتبر الانتخابات وسيلة لاختيار الحكومات؛ وبالتأكيد كثير من أنحاء العالم (وإن لم تكن جميعها) تكون الانتخابات أساسا بمثابة مسابقة بين الأحزاب السياسية المتنافسة لمعرفة ذي سيتولى الحكم. وأخيرا هي تمنح الشرعية للنظام السياسي، خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة وانتشار الحكم اطي في العالم حيث أصبحت الانتخابات عنصرا ضروريا في تشكيل الحكومات الشرعية. واليوم لا يوجد في العالم سوى يل من الدول التي لا تُجرى فيها أية انتخابات، وهذا على الرغم من التفاوت الكبير في مدلول ونوعية كل منها. وفي حين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد المفهوم القائل بأن البلدان "مختلفة في ديمقراطيتها"[4]، بمعنى أنه يقدّر ويتعلّم كيف أن وثقافات وتقاليد سياسية مختلفة تستطيع أن تتيح وسائل متساوية في مشروعيتها لاختيار الحكومات، إلا أنّه يظل متمسكا القائل بأن الانتخابات الحرة والنزيهة هي ضرورة عالمية واجبة على أية دولة حتى يمكن اعتبارها ديمقراطية حقا.[5]

الرغم من الدور الجوهري الذي تلعبه الانتخابات في الحكم الديمقراطي، إلا أنه من المهم التذكر بأن الانتخابات وحدها مرادفة للديمقراطية. وكما أوضح *تقرير التنمية البشرية: تعميق الديمقراطية في عالم مجزّأ* الذي صدر في عام 2002، يمقراطية في نهاية المطاف هي الصوت المسموع الذي يعبّر عن رأي وليست مجرد أصواتا في صناديق الاقتراع:

> إن الانتخابات هي المثال للمساءلة الحقيقية القابلة للتطبيق: فعندما تخفق الحكومة في تنفيذ ما وعدت به من إيفاء باحتياجات ورغبات شعبها، يستطيع الشعب عندئذ طردها من السلطة. فهذا الشكل من المساءلة هو أكثرها مباشرة، وهذا الشكل من المشاركة هو أكثرها إيمانا بمبدأ المساواة التامة بين البشر. ولكن لكان من الخطأ أن نساوي ما بين الديمقراطية والانتخابات العادية: فالديمقراطية تتطلب أيضا وجود مؤسسات عاملة (الفصل 2، ص. 54).

، فإن بناء أية ديمقراطية يعني ما هو أكثر بكثير من مجرد إجراء انتخابات عادية، وتنافسية، وشفافة، على الرغم من مدى ية هذه العناصر. وما يحدث قبل الانتخابات وبعدها يتساوى مع هذه العناصر في الأهمية، تماما كقدرة الناخبين على ة بترجمة العمليات الانتخابية مكاسبا ديمقراطية حقيقية للشعب بأسره.

موضوع وأبعاده

وم أن عدد الحكومات التي تم اختيارها عن طريق انتخابات حرة ونزيهة أكبر من أي وقت آخر في تاريخنا.[6] وفي نفس ، وكما أوضح *تقرير التنمية البشرية لعلم 2002* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتبين أن نتائج هذا التحول اطي مختلطة، فهناك انتشار للديمقراطيات "الغيرا ليبرالية"[7] والتي تتميز بوجود حكومات تم انتخابها عن طريق وسائل ة، ولكنها بمجرد توليها السلطة تبدأ تحكم من خلال ممارسات سلطوية.

مر العقد السابق، ومع زيادة عدد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا والتحديات المرتبطة باستدامة الديمقراطية، فقد تغيّر معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطبقا لما جاء بتقرير 2003 حول الإطار التمويلي المتعدد السنوات Multi-Year Funding Framework (MYF) ، فإن 42٪ من إجمالي إنفاق البرنامج من عام 2000 إلى 2002 صُرف على الحكم اطي. وتشمل الأعمال التي تسعى إلى تعزيز الحكم الديمقراطي تقديم المساعدة للمؤسسات الحاكمة مثل هيئات الإدارة بية والبرلمانات والهيئات القضائية، وهذه من المجالات التي يزيد الطلب عليها. فمن سنة 1991 حتى سنة 2000، تلقت المتحدة 226 طلبا للمساعدة من 89 بلدا وكيانا/إقليما (بما فيها كوسوفو، والصحراء الغربية، والأراضي الفلسطينية ة)، أو في المتوسط 25 طلبا سنويا؛ ومن سنة 2001 حتى 2003، تسلمت الأمم المتحدة 76 طلبا جديدا مثيلا، أيْ بزيادة أضعاف. واستجابة لهذه الطفرة في طلبات المساعدة الانتخابية، ابتعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريجيا وبصورة ة عن تقديم المساعدة المباشرة لحدث انتخابي محدد، انتقالا نحو إعداد برامج لبناء القدرات تكون أطول أجلا وتهدف إلى جراءات انتخابية فاعلة ومستدامة على المدى البعيد.

تقرير التنمية البشرية لعام 2002، الفصل 2، ص 55.

وصف الانتخابات الحرة والنزيهة بأنها، من جملة أمور، حق الانتخاب الشامل، وإجراءات التسجيل المفتوحة، والاقتراعات المؤمنة ة، وحق الدخول إلى مواقع التصويت للجميع، وهيئات إشرافية مستقلة، والحريات الأساسية للكلام والتعبير والاجتماع.

منظمة بيت الحرية(Freedom House)، فإن عدد البلدان التي تكون الانتخابات فيها تنافسية ومستوفية للمعايير الدنيا للحرية والنزاهة ل إلى مستوى عالٍ في عام 2003، مع وصول 121 (أو 63 بالمائة) من حكومات العالم البالغ عددها 192 إلى مستوى يؤهلها لأن ديمقراطيات انتخابية". ويدل هذا على أن الزيادة بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في 1989 عند نهاية الحرب الباردة.

كريا، *مستقبل الحرية: الديمقراطية اللاليبرالية في الوطن وخارجه*، و. و. نورتون وشركاه (إبريل/نيسان 2003).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم "بممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على كافة يات ... [شاملا] الآليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يستطيع المواطنون والجماعات من خلالها التعبير عن حهم، والتوسط لحل خلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية." وبناء عليه، فإن الحكم الديمقراطي هو، من بين جملة "حكم قائم على المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة، وقائم على الفعالية والمساواة والنهوض بمبدأ سيادة القانون."[8] ومن ف عليه الآن هو أن المساعدة المقدمة للأنظمة والعمليات الانتخابية تعدّ بمثابة عنصر حاسم للنهوض بالحكم الديمقراطي نصر ينبغي إدماجه بشكل أوسع في المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المؤسسات والعمليات الحاكمة ك.

شكلان أساسيان للمساعدة الانتخابية، أحدهما هو تقديم الدعم المطلوب لتحضير وإجراء حدث انتخابي محدد، وعادة ما يكون حدث انتخابات وطنية عامة. أما الشكل الآخر فهو المساعدة في بناء قدرات طويلة الأمد للمؤسسات المشاركة في بات، كهيئات الإدارة الانتخابية ولجان التخطيط الانتخابي ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، أو التحسين من العمليات الوطنية المتصلة بالانتخابات مثل التربية المدنية وتثقيف الناخبين وتسجيلهم، والمراقبة من قبل جهات محلية. عليه، تتركز جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الانتخابات على هذه المساعدة الأطول أجلا.

المساعدة الانتخابية من مجالات العمل التي يصاحبها حساسيات متعدّدة تختلف أسبابها. ففي حين أن إدارة الانتخابات هي ة واسعة النطاق في مجال الإدارة العامة – وبالتالي متقبلة لنفس نوعية برامج تعزيز المؤسسات التي كثيرا ما تنتشر في ت أخرى من مجالات الحكم كإصلاح القطاع الخاص – إلا أن الانتخابات هي أيضا في جوهرها أحداث سياسية، مما يعني مارس الذي يقدم مساعدة في هذا المجال بحاجة إلى تناول مهمته بلباقة وإدراك منه بآثارها السياسية المحتملة. ولهذا أهمية إذا وضعنا في الاعتبار الحقيقة بأن شريك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرئيسي في برامج التنمية هو في العادة حكومة متلقي للمساعدة، ومن شأن الحكومات بطبيعتها أن يكون لها مصلحة مباشرة في نتيجة الانتخابات وبالتالي لا يمكن اعتبارها شركاءً محايدين في هذا المجال.

سافة إلى ذلك، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار شراكة مع قسم المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون ية، التي تدعم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وهو المنسق المعيّن من قبل الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية. واقع فإن العلاقة ما بين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمل قسم المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ا المجال مشروحة بالتفصيل في *المذكرة التوجيهية لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أنشطة دة الانتخابية، الصادرة بتاريخ 17 يناير / كانون الثاني 2001* (http://portal.undp.org/server/nis/4649027220113). يجب أن تكون جميع أعمال المساعدة الانتخابية التي يقوم امج الأمم المتحدة الإنمائي متسقة مع توزيع المسؤوليات وإطار التعاون والخطوات الإجرائية المبيّنة في *المذكرة*.

هذا التاريخ، تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حشد قدر كبير من الخبرة في مجال الانتخابات، وفي شهر /شباط عام 2001 أصدر تقريرا بعنوان *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة الانتخابية: خبرة عشر سنوات*، الذي بالتفصيل إلى الخبرات المقارنة لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. وفيما يلي بعض من التوصيات ية الواردة بالتقرير[9]:

تعين على برنامج الأمم المتحدة أن يزيد التركيز على بناء القدرات الطويلة الأجل اللازمة لتقديم المساعدة الانتخابية، مع أهمية خاصة لإنشاء لجان انتخابية مستقلة ودائمة.
تعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر إلى أعمال المساعدة الانتخابية التي يقوم بها نظرة تكاملية في إطار ب الكبرى لبرامج الحكم لدى المنظمة، وذلك لأن الدعم العالي المستوى المقدم للانتخابات يخدم كنقطة دخول رئيسية يمكن لالها تعزيز مؤسسات بلد ما، كما يمكن استخدامه لاجتذاب مساعدات المانحين للأنشطة الأخرى المتعلقة بالحكم.
جب تعزيز الدعم المقدم لبرامج التربية المدنية وتثقيف الناخبين التي تنفذ قبل وبعد الانتخابات، وعلى الأخص لزيادة فرص بين المواطنين وممثليهم السياسيين على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
تعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزيد من دعمه للانتخابات والاستفتاءات التي تقام على المستوى دون الوطني من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية وتعزيز العمليات الهادفة إلى اللامركزية التي باستطاعتها تمكين الشعب، ولا سيما ، على المستوى المجتمعي.

ور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومداخل مساهماته

ج الأمم المتحدة الإنمائي، *الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة* (يناير/كانون الثاني 1997)، ص 4.
ن الجزء المعنون "الإرشاد العملي" أدناه شرحا أكثر تفصيلا لهذه التوصيات.

تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة من أجل التنمية وتخفيف حدة الفقر، فإنه يدعم تقديم المساعدة
ابات باعتبارها وسيلة أساسية تمنح لجميع المواطنين – لا سيما الفقراء والنساء وقطاعات محرومة أخرى من المجتمع –
ـة للمشاركة في السياسات والممارسات الحكومية والتأثير فيها. وهذا يتطلب، من بين جملة أمور، وجود روابط بين
ن وممثليهم المنتخبين فيما يتعلق بموضوع المساءلة، بالإضافة إلى أحزاب سياسية ذات قاعدة شعبية عريضة، وعمليات
ة تتسم بفعالية التكاليف، وهيئات مستقلة ودائمة لإدارة الانتخابات. وفضلا عن ذلك، وبسبب التركيز الذي يسلطه برنامج
لمتحدة الإنمائي على عنصري النزاهة والوساطة فيما بين مجموعة كبيرة من اللاعبين المهتمين بالتنمية، فكثيرا ما يكون
ج في الموضع المثالي ليلعب دور المنسق أو مقدم الدعم المباشر في العمليات الانتخابية. ويبيّن الجدول 1 أدناه المداخل
ية لإسهامات برنامج الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية التي عادة ما يتركز عليها الدعم الذي يقدمه هذا البرنامج .

ل 1: المداخل الرئيسية لتقديم لمساعدة الانتخابية المقدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Formatted Table

ع	الوصف
الانتخابي	كثيرا ما ينطوي هذا النوع من المساعدة على شروعالمؤسسات السياسية القيام بإصلاحات مؤسسية تهدف إلى توسيع قاعدتها الشعبية وجعلها أكثر شمولا وتمثيلا. فمن خلال مساعدته في تصميم أنظمة انتخابية جديدة و/أو إصلاح القديم منها، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز مفهوم المساءلة بين الحكومة والمحكومين. وإثباتا لذلك فإن المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عملية إصلاح النظام الانتخابي في ليسوتو قد ساعدت على خلق نظام انتخابي جديد قائم على اختلاط العضوية والنسبية والذي نتج عنه برلمان أكثر تمثيلا من سابقه إلى حد كبير.
ية	من مجالات المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحظى بأولوية هي إنشاء هيئات مستقلة ودائمة لإدارة الانتخابات Electoral Management Bodies (EMBs) . وبالنسبة لهذه المساعدة فإنها تأخذ شكل تعزيز المؤسسات والمساعدة في مجال الإصلاح القانوني؛ وتوفير برامج التنمية المهنية للعاملين في القطاع الانتخابي، وبناء قدرات أكبر في مجال التوعية والإعلام، وتقديم المساعدة للبلدان فيما يتعلق بإدارة الموارد الخاصة بالانتخابات. ويمكن القول هنا بأن الدعم المقدم لهيئات الإدارة الانتخابية هو من السمات البارزة في جميع أعمال المساعدة الانتخابية، تقريبا، والتي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكانت السمة البارزة الرئيسية في برنامج الدعم الذي قدمه في مالي وباكستان.
ابية	يقع بناء العمليات الانتخابية المستدامة في صلب برامج المساعدة الانتخابية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكثيرا ما ينطوي على تقديم الدعم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وقليلة الكلفة، ويمكن أن يأخذ أشكالا كثيرة. ففي العادة تتركز المساعدة على تنمية قدرات البلدان فيما يخص التخطيط للانتخابات ومراقبتها ووضع الميزانية اللازمة لها، كما يمكن أن تتضمن دعما في مجال تسجيل الناخبين وإنشاء سجل مدني أو تحديثه. فقد كانت هذه المساعدات في عملية بناء القدرات الطويلة الأمد من مميزات برامجنا في بنغلادش وموزمبيق.
وتثقيف	تهدف هذه الأعمال إلى توسيع دائرة المشاركة الديمقراطية، ولا سيما بين النساء وقطاعات المجتمع الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا. و تشمل جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في هذا الصدد، نشاطات الارتقاء بالتوعية الجماهيرية التي تبرز حقوق ومسؤوليات المواطنين في المجتمع الديمقراطي العامل، وقد تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا النوع من العمل في ملاوي وفيجي وقيرغيزستان.
الموارد الانتخابي	بسبب حساسية وأهمية العمليات والإصلاحات الانتخابية، فإن بإمكانها أن تجذب اهتماما دوليا كبيرا، و يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في هذا الصدد أن يخدم كقناة وصل للمساهمات المالية ولمشاركة الأطراف الثالثة. فقد لعب البرنامج دورا مركزيا في إقامة الشراكة من أجل الحكم، التي تولّت مسألة تنسيق المساعدات المقدمة من المانحين لانتخابات إندونيسيا الحاسمة في عام 1999، كما تحمّلت مسؤولية تنسيق مراقبي الانتخابات الدوليين ونشاطات أخرى في بنغلادش، وكذلك تنظيم العملية الانتخابية بأكملها قي سيراليون بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث تم تنفيذ عملية الاقتراع عن طريق وحدة الشؤون المدنية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
الجديدة	إن الدعم لتعزيز الأحزاب السياسية والدعم لحل النزاعات الانتخابية يشكّلان اثنين من المجالات الجديدة والناشئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي– وفي كلتي الحالتين يتميز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنهجه غير الحزبي، إذ يسعى البرنامج من خلال عمله مع الأحزاب السياسية إلى ضمان مشاركتها في الجهود المبذولة لتسجيل الناخبين وتثقيفهم، وللتحسين من إستراتيجيات الحملات الانتخابية والإستراتيجيات الإعلامية، وتعزيز دور اللجان الحزبية الانتخابية داخل السلطات التشريعية، ووضع الأحزاب موضع المساءلة بمعالجة قضية عدم التوازن بين الجنسين عند المستوى القيادي. ويرتبط هذا العمل ارتباطا وثيقا بتنمية القدرات المؤسسية، حيث أن اللجان الحزبية البرلمانية الأكثر فعالية وديمقراطية وشفافية تسمح للسلطات التشريعية بأن تعمل بصورة أكثر فعالية. ففي جزر القمر، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإشراك الأحزاب السياسية في عملية التحقق من صحة القوائم الانتخابية. وفي ليسوتو قدم البرنامج الدعم في مجال التربية المدنية، بينما في غيانا عمل على تمكين صانعي السياسات من التوصل إلى توافق في الآراء حول إطار العمل التشريعي فيما يتعلق بالانتخابات. ومن مجالات الدعم الجديدة والناشئة الأخرى هو الدعم المقدم لحل النزاعات الانتخابية (انظر "المناهج والتقنيات" أدناه).

لآثار المترتبة على العمليات

جزاء الثلاثة التالية (الدروس المستفادة ومبادئ العمل؛ المناهج والتقنيات؛ والإرشاد العملي) سوف نشرح دور برنامج
لمتحدة الإنمائي ومداخل مساهمته في موضوع المساعدة الإنتخابية، ونتطرق بشكل أكثر تحديدا إلى ما يشكّل الممارسة
ة في المجالات الرئيسية التي يكون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور فيها. يمكن إيجاد روابط ببعض دراسات الحالات
ـة في المرفق 3 من هذه المذكرة.

الدروس المستفادة ومبادئ العمل

تحديد الممارسات السليمة على الدروس التي تم جمعها والاستفادة منها مع مرور الزمن، إذ أنها توفر مجتمعة الأساس الذي
ليه مبادئ العمل. وفي الواقع فقد استخدم اصطلاح "الممارسة السليمة" متعمدا لأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل،
بأن ممارسة معيّنة تشكّل "الممارسة الفضلى" بعينها، وذلك لوجود التباين الكبير في سياقات البلدان المختلفة، ولذلك فإن
ات لا تكون مفيدة دائما. فيجب وضع الدروس المستفادة والإرشاد العملي المذكورين أدناه في سياقهما الصحيح بالنسبة لكل
ي حدة.

المساعدة الانتخابية والتركيز على تنمية القدرات الطويلة الأمد

وم أن معظم البلدان الطالبة للمساعدة الانتخابية تستعد لإجراء ثالث أو رابع انتخابات متعددة الأحزاب . وفي هذه المرحلة
ة يبتعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أسلوب تقديم الدعم على أساس أحداث محددة، وتعطى الأولوية لتعزيز المؤسسات
ات الوطنية الضرورية للديمقراطيات المستدامة. وعليه فإن الهدف الأساسي من المساعدة التقنية الانتخابية هو المساعدة
كين البلدان من تنظيم انتخاباتها في المستقبل بقليل من المساعدة الخارجية أو بلا أية مساعدة على الإطلاق. وهنا نجد أن
دة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبتعد عن الأسلوب القائم على قيام أحداث محددة وأصبح يسلط تركيزا أكبر
اء القدرات المؤسسية لهيئات الإدارة الانتخابية (مثل إنشاء لجان انتخابية مستقلة ودائمة)، بالإضافة إلى الأنظمة والهياكل
ة والإطار القانوني وعمليات وضع الميزانيات، والتي تشكّل جميعها قاعدة الأساس للعمليات الانتخابية المستدامة. ويمكن
هذه التدابير الهادفة إلى تنمية القدرات المؤسسية بالوسائل التالية: توظيف مستشارين دوليين لتقديم النصيحة حول ماهية
الوسائل وتدريب المسؤولين الانتخابيين، والتكفل بعقد مؤتمرات دولية داخل البلدان نفسها تتناول المسائل الانتخابية،
مع السلطات التنفيذية والتشريعية على الأطر القانونية الانتخابية.

الانتخابات والتكاليف

إن الانتخابات الأقل كلفة تكلّف ما بين دولار واحد و 3 دولارات (أمريكية) لكل ناخب، وتتم في بلدان لها خبرة انتخابية طويلة، كالولايات المتحدة ومعظم بلدان أوروبا الغربية، أما البلدان الأخرى ذات كلفة انتخابية منخفضة فتشمل: شيلي (1.2 دولار لكل ناخب)، كوستا ريكا (1.8 دولار)، والبرازيل (2.3 دولار) في أمريك اللاتينية؛ وبوتسوانا (2.7 دولار)، وكينيا (1.8 دولار) في إفريقيا؛ والهند (1 دولار)، وباكستان (0.5 دولار) في آسيا؛ وأستراليا (3.2 دولار). ومن ناحية أخرى، فالانتخابات التي تجرى في إطار عمليات حفظ السلام الأوسع نطاقا فهي أكثرها تكلفة، كما هو متوقع. وينبغي التنويه هنا بأن المقارنة بين تكاليف الانتخابات المختلفة ليست دائما ممكنة، أخذا في الاعتبار الفوارق في النظم والعمليات. *هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات لإدارة الحكم*، رفائيل لوبيز-بينتور مكتب السياسات الإنمائية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000.

وفي حالة وجود لجان انتخابية مستقلة ودائمة، فيجب أن يتم تأهيل موظفيها تأهيلا مهنيا، لأنه عندما تكون الهيئات الانتخابية متحررة من أي تدخل في شؤونها وتستطيع الاعتماد على موظفين مهنيين ودائمين على مختلف المستويات، تتحسن التوقعات بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفعالة، إذ أن هذا يمكّن اللجنة وموظفيها من تنمية خبرتها ومهارتها في عمليات التخطيط الأساسي وفي الأساليب ذات الفعالية في التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع هذه المهنية أن تعزز الاحترام المتبادل بين اللاعبين السياسيين ذوي العلاقة ببلدان مرت بنزاعات في تاريخها الحديث. ففي
ا على سبيل المثال يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اللجنة الانتخابية المركزية لتدريب أعضاء اللجنة بكافة
اتهم ولتوفير مواد ومعدات تدريبية للجنة المذكورة وللجان الانتخابية الإقليمية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ة مماثلة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية الكمبودية وقام بتسهيل عملية التحسينات الكيفية والكمية في مجال تسجيل الناخبين
م. وفي اليمن، حيث يدعم البرنامج اللجنة الانتخابية أيضا، قد زاد حجم قائمة الناخبين الكلية عن القائمة السابقة بنسبة 43
، وبنسبة 100 بالمائة للناخبات.

الأمد البعيد، تكون اللجان الدائمة أكثر فعالية في التكاليف من تلك التي تُنشأ من جديد لكل عملية انتخاب. إذ أن الهيئات
التي لا تتطلب تجنيد وتدريب عدد كبير من الموظفين الجدد ستكون أيضا في أغلب الاحتمالات أكثر فعالية في التكاليف من
المؤقتة، ففي عدم وجود أية تنمية للقدرات البعيدة الأمد، سوف تظل الكثير من البلدان تتصارع مع مسألة إجراء انتخابات
ية مساعدات خارجية.

المساعدة الانتخابية كمدخل استراتيجي لإعداد برامج حكم شاملة

الانتخابات الناجحة عاملا حاسما لإقرار الشرعية السياسية في البلدان الساعية إلى التحول نحو الديمقراطية. وعلى هذا
، ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات، فإنه يساعد البلدان في إعدادها للتحول إلى نظام
القائم على المساءلة، كما يقيم العلاقات اللازمة لدعم الجهود المبذولة لإصلاح الحكم في المجالات ذات الحساسية مثل
الإنسان، والديمقراطية النيابية والاستقلالية القضائية.

عض الأحيان يمكن أن تكون الانتخابات المحلية نقاط الدخول للمساعدة الانتخابية على المستوى الوطني. فعلى سبيل
، إن ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إندونيسيا من تنسيق انتخاباتها المعترف بها دوليا في شهر يونيو/حزيران
، قد أدى إلى بذل جهود وطنية لإصلاح الآلية البرلمانية في ذلك البلد. وبالمثل كانت نتيجة مشاركة برنامج الأمم المتحدة
ي المحدودة في الانتخابات المحلية في نيجيريا في شهر ديسمبر/كانون الأول 1998 أنها ألقت ظلالها على مساعدة أهمّ

مها البرنامج للانتخابات الرئاسية التي جرت في فبراير/شباط 1999. وذلك قد مهّد الطريق لاعتماد برنامج شامل وهو
من أجل الحد من الفقر والتنمية البشرية المستدامة"، الذي يركّز على تعزيز المؤسسات الحاكمة الديمقراطية، وحقوق
ن، واللامركزية. وفضلا عن ذلك، فمن المتوقع أن تتحول المساعدة المقدمة حاليا للانتخابات المحلية في تيمور الشرقية إلى
حكم المحلي في نهاية المطاف وذلك لمساعدة المسؤولين المنتخبين على أداء وظائفهم. وفي نفس الوقت، يستطيع الحكم
أن يخدم كنقطة دخول للمساعدة الانتخابية. فإذا تم قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك موثوق به من خلال تعاونه
ال الحكم المحلي، قد يُطلب إليه تقديم النصيحة حول قضايا أكثر حساسية كالنظام الانتخابي.

ناط الدخول الأخرى المستهدفة في مجال الحكم، تعزيز أو إصلاح السجل المدني، لأن هذا يمكن أن يقلل إلى حد كبير من
لانتخابات لأن في هذه الحالة سيكون من السهل استخراج القوائم الانتخابية من سجل مدني يعتمد عليه بدلا من الشروع في
ات تسجيل جديدة تماما في كل مرة.

التنسيق بين الجهات المانحة وتعبئة الموارد اللازمةإستعدادا للانتخابات

عروف أن الانتخابات المتعددة الأحزاب هي مشاريع معقدة ومكلفة وكثيرا ما تتطلب قدرات متطورة في إدارة شؤون الحكم
من الموارد بعيدا عن متناول الكثير من البلدان النامية، وبالتالي تصبح المساعدة التقنية والمالية الخارجية حاسمة
رصا في الانتخابات التي تتم لأول مرة في البلدان الانتقالية. لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكثير من الأحيان دورا
ا في هذا المجال من خلال دوره الإستراتيجي كجهة جامعة للدول المانحة، وذلك من أجل الحصول على المساعدات
بية الخارجية. وباتخاذه المبادرة بصفته الجهة المسهّلة لعملية التنسيق بين المانحين (كما في حالة غيانا 1997،
سبيق وإندونيسيا 1999، واليمن 2000، وسيراليون 2001)، يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلعب دورا هاما
ئة المساعدات الأجنبية – بما في ذلك المانحين غير المقيمين – للعمليات الانتخابية الوطنية.

أفضل الوسائل لتحقيق هذا؟ في الكثير من الأحيان يفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاعبون آخرون، الترتيبات
على تقاسم التكاليف، كما هو الحال في أفغانستان، بدلا من إنشاء صناديق استئمانية لعدة مانحين، حيث أن تقاسم التكاليف
وجود هيكلية أكثر لامركزية تكلّف المكتب الوطني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية إدارة الدعم المالي
من الدول المانحة. ويمكن استخدام ترتيبات تقاسم التكاليف لوضع الشراكات القائمة بين أية مجموعة من المانحين وبين
ج الأمم المتحدة الإنمائي موضع التنفيذ، فمن الممكن التعبير عن مثل هذه الترتيبات في مذكرة تفاهم كتلك التي صيغت في
، التي توضح الأهداف الكبيرة المراد تحقيقها من التعاون – وأدوار ومسؤوليات الشركاء – ولكنها لا تخلق صندوقا سلّيا
ي حد ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح هناك خيار جديد أكثر ترشيدا ومتوفرا وهو استخدام نافذة الدخول إلى البلد عن
الصندوق الاستئماني المخصص للحكم الديمقراطي Democratic Governance Thematic Trust Fund
DG)، ويُحكم هذا الصندوق ويدار تماما كأي مشروع تقاسم التكاليف. وبالمقارنة، فالصناديق الاستئمانية المتعددة
ين (كما في إندونيسيا) أو الصناديق السلية العامة (كما في مالي – انظر المرفق 3) الأكثر تعقيدا عادة ما تنطوي على
ات الصناديق الاستئمانية الفرعية" التي تتطلب عمل محاسبة منفصلة وموظفين متخصصين في التعامل مع مسألة
ص صناديق المانحين كل على حدة.

تقديم الدعم لتطبيق برامج المساعدة التقنية للعمليات الانتخابية

لممثلون المقيمون/المنسقون المقيمون وموظفو المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في تقديم
دة الانتخابية إلى البلدان، باعتبار أنهم يملكون خبرة ومعرفة بالبلدان وعلاقات راسخة بالمسؤولين الحكوميين والمانحين
ن والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة صناديق المانحين كما يقوم
توفير صناديق خاصة به لدعم الانتخابات وتقديم المشورة للجنة الانتخابات فيما يخص المسائل التقنية والأخرى المتعلقة
عين، ومساعدة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التربية المدنية وتثقيف الناخبين عن طريق توفير الأموال
يحة التقنية، وكذلك تقديم الدعم الوجيستي للمستشارين، والتنسيق مع قسم المساعدة الانتخابية والمستشار التقني حول جميع
ل التقنية المتعلقة بالانتخابات. ويمكن أن تتراوح هذه المساعدة التقنية من المساعدة الشاملة التي تغطي كافة نواحي
بات، كما في موزمبيق في 1999، إلى المساعدة المستهدفة كخوض حملة للتربية المدنية أو تعزيز قدرات لجنة الانتخابات
لاتصالات، كما في نيجيريا في 2003. فمن الواضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم جانبا من جوانب الدعم لتنفيذ
دة التقنية في تقريبا كل مشروع للدعم الانتخابي.

تقديم الدعم اللوجيستي لنشاط المراقبين الدوليين

لإشارة إلى أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقوم بمراقبة الانتخابات في حالة ما إذا كانت لها أية علاقة بتقديم المساعدة للعملية بية، وما لم تحصل على تفويض للقيام بهذا العمل من هيئة حكومية دولية (مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن).[10] وبالتالي مل في هذا المجال يتركز حول التنسيق بين المراقبين الدوليين و/أو المحليين، بدلا من أن تكون المراقبة للأمم المتحدة . فنجد هنا أن قسم المساعدة الانتخابية تلعب الدور القيادي في تصميم أعمال المراقبة وتوفير الموظفين اللازمين لها ها، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكنتيجة لذلك، فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق العديد من المراقبين الدوليين في إطار نشاطه في مجال المساعدة الانتخابية. فبناء على طلب تقدمه الدولة العضو يجوز لقسم المساعدة بية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء أمانة صغيرة في البلد المستضيف لتنسيق وتوفير الدعم اللوجيستي لمراقبي بات الدوليين الذين يشكّلون سويا مجوعة المراقبين الدوليين المشتركة أو Joint International Observer Group ل) . وبالنسبة لهذه المجموعة المشتركة فتتكفل بها الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقسم المساعدة الانتخابية تقاسم مسؤولية تشكيل الأمانة مع منظمة أو دولة أخرى، وقد تم مجموعات المراقبين الدوليين المشتركة في بعض البلدان بما فيها اليمن، وكمبوديا، ونيجيريا وقيرغيزستان. في العادة تبدأ المراقبة قبل فترة التسجيل مباشرة وتستمر طوال فترة الحملات الانتخابية، انتهاءً بإعلان نتائج الانتخابات. وفي واقع فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا يقدم المساعدة لمجموعات المراقبين الأخرى غير المجموعة المشتركة السابقة مثل الكومنولث أو منظمة الدول الأمريكية، كما كان الحال في غيانا في 1997.

الوجود الميداني الموسع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصرا ثمينا وذو قيمة لبعثات المراقبين، إذ يقوم بإحاطة المراقبين صولهم إلى البلد بالمعلومات؛ وبتدبير الدعم اللوجيستي لهم بما في ذلك السيارات والخرائط وخطوط السير وإجراءات ر ئ؛ وبتنسيق إجراءات توزيع المراقبين في يوم الانتخاب؛ وتسهيل عملية تحصيل وتحليل المعلومات التي جمعها ون؛ وبتنظيم جلسة للمراقبين بعد الانتهاء من الانتخابات لاستعراض المعلومات وتبادل الخبرات.

إمهال المساعدة الإنتخابية سنة على الأقل قبل موعد الإنتخابات لفعالية قصوى

وامل الرئيسية لتقديم الدعم الانتخابي الشامل هو إتاحة مهلة زمنية كافية قبل إجراء الانتخابات اعتمادا على حجم ونوعية دة الإنتخابية المقدّمة، حتى أن المشاريع الانتخابية الأكثر نجاحا بدأت قبل سنة على الأقل من الانتخابات. فالمشاريع ذات ت الأقصر زمنا تعرّض نفسها للاستعجال وعدم الإتقان في أداء العمل حتى تتمكن من الإيفاء بالمواعيد العاجلة المحددة ها وقد يؤدي ذلك إلى ارتكاب أخطاء وارتفاع في كلفة المشتريات وعدم كفاية الوقت المتاح للاستشارات وتقصير المدد ية لبعض النشاطات الهامة كالتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المهلة الكافية مهمة للتقليل من تكلفة إجراء الانتخابات، ا يُقصّر الوقت المتاح للتسليم فمن الحتمي أن ترتفع أسعار المواد المطلوبة للانتخابات وستكون خيارات المشتريات ة أكثر. وعلى هذا الأساس ينبغي إحاطة الحكومات التي تكون على مشارف انتخابات قادمة بأن تقديم طلبات المساعدة في سيمكّن منظومة الأمم المتحدة من إدارتها على نحو أفضل وسيؤدي إلى تعبئة الموارد وبالتالي تسليم خدمات الدعم بصورة عالية. ومن الناحية المقابلة، وكما ورد في المذكرة التوجيهية، فلا يمكن تقديم سوى قدر محدود من الدعم – إن وجد أي دعم لإطلاق – إلى البلدان التي تتقدم بطلباتها في آخر لحظة. فمن الناحية العملية، المساعدة الانتخابية الجوهرية التي تقدم قبل انتخاب بفترة تقل عن أربعة شهور لن تصلح ولن تدوم.

تقديم المساعدة الانتخابية في حالات ما بعد النزاع

عدّ الانتخابات جزءا من عملية إرساء الديمقراطية الأوسع، إلا أن الانتخابات التي تتم في موعد غير مناسب وبصورة لة وبسوء التنظيم أو الإدارة، تستطيع بالفعل تقويض تلك العملية في البيئات الهشة الخارجة من حالات النزاع ولهذا السبب وجيه اهتمام كبير إلى تفاصيل الانتخابات التي تتم في حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك السياق والخطوات المطلوب ا ومستوى الأمن المحيط بالعملية. فثمة ثلاثة عوامل حاسمة لها تأثير على سياسة ما بعد النزاع في معظم البلدان. أولا مسألة التوقيت: بصفة عامة فمن الأفضل تجنب إجراء انتخابات وطنية بعد النزاع مباشرة، وإنما كبديل لذلك يمكن ار لفترة سنة أو سنتين لإعطاء الوقت الكافي لبناء توافق آراء سياسي يكون قاعدة أساس لإجراء انتخابات ولبروز القضايا ر الاعتيادية السياسية على الساحة في وقت السلم. وقد كان هذا هو بالضبط النهج الذي اتبعته الحكومة والمجتمع الدولي المتحدة في سيراليون، حيث قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء انتخابات ة بعد عامين من انتهاء القتال، وذلك بمراقبة وتأييد مجلس الأمن. ثانيا، هناك آليات الانتخابات نفسها: من الذي يدير بات؟ و كيف تدرج أسماء الناخبين في قوائم الانتخاب؟ وما هي الصيغة الانتخابية المستخدمة؟ فلكل هذه القرارات تأثير واع التكوينات الحزبية التي تتشكل ونوعيات النداءات التي تتقدم بها إلى الناخبين، وبالتالي طبيعة الحملات الانتخابية. ففي ا على سبيل المثال تم تصميم عملية دستورية وانتقالية طويلة للتأكد من أن النظام الانتخابي النهائي يمنح صوتا لكل بات، بما فيهم النساء والأقليات، ويحظى بقبول شعبي كبير. ثالثا، هناك مسألة أخرى كثيرا ما يقلل من تقديرها وهي تأثير ب السياسية على الانتخابات، وخصوصا في حالات المجتمعات المدنية الضعيفة التي تكون الأحزاب السياسية فيها حلقة

تقرير الأمين العام الصادر في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2001 (A/56/344)، الذي ينص في الفقرة 28 منه على أن "في الحالات ي تُستلم الطلبات للاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة؛ ولكن المنظمة لا تقدم مثل هذه المساعدة إلا في حالات نادرة فقط، التي يتوجب فيها ي الأمم المتحدة على تفويض من الجمعية العامة أو مجلس الأمن بتقديم هذه المساعدة ".

، الرئيسية بين الجماهير والنخبة القليلة، وتلعب دورا حاسما وقطعيا في بناء دولة ديمقراطية مستدامة. وعليه، فينبغي أن الهدف من المساعدة الانتخابية المقدمة بعد حالات النزاع هو النهوض بعملية إنشاء تنظيمات حزبية لها روابط حقيقية مع وذات هياكل داخلية ديمقراطية وبرامج عريضة القاعدة ومتعددة العرقيات.

تعزيز العلاقة بين المساعدة الانتخابية وبين التنمية البشرية والتخفيف من حدة الفقر

تخابات من الشروط الأساسية لإنشاء مؤسسات حاكمة قوية وحكم صالح، واللذين بدورهما يعتبران شروطا أساسية ب من حدة الفقر. كما أن الانتخابات وسيلة مباشرة تتحقق من خلالها مشاركة الناس في عملية الحكم والنهوض بالقضايا أهمية لهم (مثل تخفيف حدة الفقر). ومما لا شك فيه أن أفضل ما يعزز برامج اللامركزية الناجحة التي تمكّن الناس على ى المجتمعي هو الانتخابات المحلية الحرة والنزيهة، ومع انتقال البلدان البرامجية إلى المراحل الأكثر تقدما من التطور اطي يصبح الدعم الانتخابي المحلي من المجالات التي ستستفيد من مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسعة، مج يزيد من تركيزه على تخطيط وتنفيذ مبادرات المساعدة الانتخابية بهدف واضح وصريح وهو العمل على تهيئة بيئة للتنمية البشرية المستدامة والحد من الفقر.

المناهج والتقنيات

تشكّل المجالات التي سيتناولها الحديث أدناه العناصر الوحيدة للمساعدة الانتخابية، إلا أنها حقا تمثّل المجالات الرئيسية ركز عليها طلبات المساعدة المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي الغالب ستظل هكذا في المستقبل. ومن الملاحظ ض هذه المجالات أجدر بالذكر من الأخرى بالنسبة لحجم المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيضا ها الإستراتيجية.

الأنظمة الانتخابية

سميم أي نظام انتخابي عواقب طويلة الأمد بالنسبة للحكم الديمقراطي، وهكذا فإن عملية اختيار النظام الانتخابي هي من أهم ات السياسية لأي بلد. يعتبر النظام الانتخابي الوسيلة الأساسية التي تمارس الشعوب حرية الاختيار ويعبّر المواطن عن ن خلالها، كما أنها الطريق الرئيسي لقيام الحكم النيابي. وكما هو معروف فإن شكل النظام الانتخابي يمكن أن يؤثر على ، أخرى من النظام السياسي، كإنشاء أحزاب سياسية، كما له تأثير هام على مسألة مدى وثاقة ارتباط المواطنين بزعمائهم يين وهل هذا الارتباط كافٍ لهم لمطالبتهم بالمساءلة والنيابية والاستجابة الحقيقية. فللأنظمة الانتخابية آثار مترتبة بالغة فقراء والجماعات الهامشية الأخرى، إذ تساعد على تحديد إلى أي مدى ستُسمع أصواتهم وتُعزز قوتهم.

لى ما تقدم، يُصمم النظام الانتخابي لأداء ثلاث وظائف رئيسية: أولا والأكثر جوهرية إنه يترجم أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئة التشريعية أو المنصب أو المناصب التي يشغلها شخص واحد. وثانيا يعمل كقناة وصل يستطيع الشعب من محاسبة ممثليه المنتخبين. وثالثا يحدد الحوافز التي تدفع المتنافسين على السلطة إلى إيجاد طريقة واضحة ومميزة للتعبير اءاتهم إلى دوائرهم الانتخابية. فعلى سبيل المثال في المجتمعات المنقسمة، حيث تشكّل اللغة أو الدين أو العنصر أو أي آخر من أشكال العرقية شقوقا سياسية جوهرية، تستطيع بعض الأنظمة الانتخابية مكافئة المرشحين والأحزاب الذين ون بأسلوب يتسم بالتعاونية والتوصل إلى حلول وسط مع الجماعات المتخاصمة، أو تستطيع معاقبة هؤلاء المرشحين وفي مكافئة أولئك الذين يوجّهون نداءاتهم فقط إلى الجماعات التي ينتمون إليها.

ما تُصنّف الأنظمة الانتخابية على أساس مدى تناسبية عملها فيما يتعلق بترجمة الأصوات التي يدلي بها الناخبون إلى تفوز بها الأحزاب. ومن هذا المنطلق نجد أن الهيكلية الثلاثية النمطية تقوم بتقسيم هذه الأنظمة إلى أنظمة التمثيل القائمة لأكثرية-الأغلبية، وشبه-النسبية، والنسبية. وفي العادة يكون التركيز الذي تسلّطه الأنظمة القائمة على الأكثرية-الأغلبية تمثيل المحلي عبر استخدام الدوائر الانتخابية الصغيرة ذات العضو الواحد أكبر من تركيزها على التناسبية. ومن بينها الانتخاب القائمة على الأكثرية (أكثرية دائرة العضو الواحد) (First-Past-The-Post (FPTP، والانتخاب النهائي أو م الذي ينتخب فيه مرشح واحد بأغلبية الأصوات، ونظام الكتلة القائم على التصويت الجماعي داخل الحزب، ونظام ب الخياري وهو نظام يتيح الفرصة لانتخاب المرشح المرغوب ليس على أساس التوزيع السكاني.

النقيض من ذلك، فإن الأنظمة النيابية النسبية – التي عادة ما تستخدم المناطق المتعددة الأعضاء الأكبر حجما وتحقق نتائج سبية – تتضمن نسخا "مفتوحة" و "مغلقة" من التمثيل النسبي القائم على القوائم الحزبية، وكذلك أنظمة "العضوية طة" و "الصوت الواحد القابل للنقل أو التحويل". ومع كل هذا، فتأتي الأنظمة شبه النسبية بنهج آخر، بالإضافة إلى أخلاط ة من نماذج الأكثرية والنسبية (كالنماذج "المختلطة" التي يُنتخب بواسطتها جزء من البرلمان عن طريق التمثيل النسبي ء الآخر من الدوائر الانتخابية المحلية – وهو الاختيار الشائع في الكثير من الديمقراطيات الجديدة على مر العقد السابق ولا ي الأنظمة البرلمانية ذات المجلسين). وعلى الرغم من أن الأنظمة النسبية قد تكون أفضل في تمثيل الأقليات والتعبير عن إلا أنها قد لا تكون بنفس قوة بعض الأنظمة من صنف الأكثرية-الأغلبية، التي تتميز بمناطق العضو الواحد، في بناء المساءلة والتمثيل النيابي بين من يتم انتخابه وبين دائرته أو دائرتها الانتخابية.

هناك مجموعة من الأدوات المؤسسية المحددة التي يمكن استخدامها لاستهداف الجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا كالنساء
اء. وفي الأعوام الأخيرة خاض عدد من البلدان، مثل رواندا والأردن وأوغندا والأرجنتين والهند وبنغلادش وإرتريا
يا، تجربة اتباع نظام الحصص للنهوض بتمثيل المرأة. كما وأدخلت بعض البلدان التي تتمتع بدرجة كبيرة من التنوع مثل
، ولبنان وموريشيوس، أحكاما خاصة للفقراء (أو لجماعات قطاعية محددة أخرى) في تصميم أنظمتها الانتخابية.[11] ولكن
نسي الأحكام المدخلة لتحقيق التوازن العرقي وضع نظم للتحقق الرسمي من الهوية العرقية كجزء من العملية الانتخابية،
. تكون في الكثير من الأحيان غير مرغوب فيها، كما أن تطبيقية مثل هذه الأنظمة تعتمد في جزء منها على هيكل النظام
بي وفي أحيان كثيرة يكون من الأسهل تقديمها في أنظمة التمثيل النسبي.

احية العملية، يتفق معظم الخبراء على أنه لا يوجد نظام انتخابي واحد يمكن القول بأنه هو "الأفضل"، وأن اختيار النظام
أن يتم مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المراد تحقيقها (كمثال: نتائج الانتخابات نسبية، تمثيل قوي للمناطق المحلية،
ارات المتاحة للناخبين أكثر من مجرد ترشيحات الأحزاب السياسية، الخ). فبينما يكون من المؤكد أن بعض الأنظمة
بية في الغالب ستحقق نتائج انتخابية نسبية أكثر من غيرها على سبيل المثال، إلا أن عواقب الأنظمة الانتخابية بكليتها تكون
جدا حسب السياق. فعلى سبيل المثال، الحزب الذي يضعف صوته نتيجة توزيعه على منطقة واسعة غالبا ما سيتضرر من
الأكثرية-الأغلبية القائمة على الدوائر الانتخابية. ولكن الحزب الذي يتمتع بصوت مركّز إقليميا يمكنه أن يحظى بتمثيل
اسطة نفس الأنظمة بسهولة.

الإدارة الانتخابية

الإدارة: من الذي يفعل ماذا وأين؟

لقد كشفت مراجعة صدرت في عام 2000 لمائة وثمانية وأربعين (148) بلدا، بأن 53٪ منها طلبت أن يتم تنظيم انتخاباتها بواسطة لجان انتخابية مستقلة؛ و 27٪ منها أجرت انتخاباتها تحت مراقبة سلطة انتخابية مستقلة؛ و 20٪ منها طلبت أن تجرى انتخاباتها بواسطة السلطة التنفيذية دون سواها. *هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات للحكم*، رافائيل لوبيز-بينتو لمكتب السياسات الإنمائية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000.

ض البلدان بتحديد مسؤولية الإدارة الانتخابية ضمن
حكومية معيّنة مثل وزارة الداخلية أو وزارة الشؤون
ة، في حين أن بلدانا أخرى تلقي هذه المسؤولية على
مؤسسات حكم أخرى، مثل مكتب السجلات العامة،
سلحة الضرائب أو هيئة البريد. وكذلك فإن هيئات
ة الانتخابية المتخصصة، أينما وجدت، تبرز فوارق
- بعضها مؤقتة والأخرى دائمة؛ وبعضها حزبية كليا
ئيا، والأخرى غير حزبية؛ ولبعضها هيكلية مركزية
ين أن الأخرى لامركزية. ولكن الخبرات المقارنة
دة حتى يومنا هذا، بالإضافة إلى دراسة عالمية تكفل
ج الأمم المتحدة الإنمائي بإعدادها ونشرها،[12] تؤكد على أن هيئات الإدارة الانتخابية المستقلة والدائمة تمثل الممارسة
ة الواضحة فيما يتعلق بالإدارة الانتخابية العالمية، حيث يمكن الإيفاء بالتكاليف القصيرة والمتوسطة الأمد المرتبطة بها،
، تتمتع هذه الهيئات بثقة العامة وبالاستقرار، إذ أن استقلاليتها الملحوظة من التدخلات السياسية تضفي المصداقية على
الانتخابية، والتي تعتبر من المحددات الحاسمة لنجاح أية انتخابات، علاوة على أن وجود مجموعة أساسية من الموظفين
فين الدائمين، التي تنمو مع كل سنة انتخابية، يمكن على المدى البعيد أن تكون أكثر فعالية في التكاليف من المجموعات
صة أو المؤقتة.

متع أية لجنة بالاستقلالية الحقيقية، فيجب أن تكون قادرة على العمل بفعالية بدون أي سيطرة وزارية مباشرة، بما في ذلك
ة على وظائفها المالية والإدارية. وعلى الوجه الأمثل فيجب أيضا أن تشكل عضويتها من أعضاء غير حزبيين. فمن
العملية، هناك الكثير من اللجان المستقلة حول العالم التي لا تتمتع باستقلالية مالية كاملة وقد تكون مشكلة من ممثلين
ن بدلا من تعيينات غير حزبية، ولكنها لا تزال قادرة على العمل بتحرر من التدخل أو السيطرة الحكومية.

، إمكانية التفاوت في درجة استقلالية اللجنة، فإن دوامها أيضا يمكن أن يظهر بشتى الصور. فالإدارة الانتخابية التي تضم
ن دائمين تكون باهظة الثمن، وفي بعض البلدان يكون من غير الواقعي إبقاء موظفين أساسيين بين كل انتخاب وآخر. ولكن
مدى الطويل تعتبر اللجان الدائمة الخيار الأكثر فعالية في التكاليف في الكثير من الأحوال، كما أنها قنوات أفضل لبناء
، لا بأس بها في الإدارة الانتخابية. وفي واقع الأمر فإن العديد من أقدم اللجان الانتخابية المستقلة في العالم (كما هو الحال
ند) قد حققت لنفسها القدرة على تعبئة الموارد وسجلا مثبتا بالتجربة الفعلية بخبرتها ومهارتها في الإدارة الانتخابية،
ي فإن مثل هذه الأدلة تجعل من نموذج الهيئات الدائمة "المقياس الذهبي" للإدارة الانتخابية.

س الوقت، فمن المهم الإشارة إلى أنه لا الاستقلالية ولا الدوام يمكن أن يضمنا مصداقية هيئة الإدارة الانتخابية، أيا كانت،
لنظام المعدوم المصداقية لا يمنح الشرعية الديمقراطية للأشخاص المنتخبين. وفي بعض الحالات، تستطيع هيئات الإدارة
بية الدائمة و/أو المستقلة أن تفشل لو كانت مثلا مستقلة رسميا وإنما معدومة المصداقية، أو كانت دائمة ولكن غير مستقرة
فقد أعضاءً بعد كل انتخاب وبالتالي تفقد الذاكرة المؤسسية.

ر المرفق 3 للمزيد من الأمثلة.

ل لوبيز-بينتور، *هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات لإدارة الحكم*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2000.

تشكيل هيئات الإدارة الانتخابية أيضا مهما. ففي بعض البلدان، تتكون هيئات الإدارة الانتخابية ليس من الموظفين
يين أو القضاة أو المسؤولين الآخرين المستقلين، بل من الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات. ونجد هذه الممارسة
ة في بعض الأماكن، وهي تستطيع إيجاد شكل من "الاستقلالية المتعددة الحزبية" وذلك فقط إذا كان هناك حرص على
توازن في التمثيل الحزبي للتأكد من إمكان الهيئة من أداء وظيفتها. ولكن هذا النموذج من شأنه أن يكون عرضة للتسييس
م، مما يؤكد مدى أهمية التشكيل في هيئات الإدارة الانتخابية.

معنا في الاعتبار المخاطر ومواطن الضعف السابقة الذكر، فيكون تعزيز قدرات هيئات الإدارة الانتخابية واحدا من أشكال
دة الانتخابية الرئيسية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل المساعدة على بناء حكم ديمقراطي مستدام.
الصعيد الانتخابي، تأخذ هذه المساعدة عدة أشكال، بما فيها التخطيط الواسع النطاق للأحداث الانتخابية، والدعم اللوجيستي،
يب على حل النزاعات. ولكن المساعدة المقدمة لهيئات الإدارة الانتخابية يمكنها أيضا أن تمتد إلى مجالات أخرى من
ة العامة ليست بالضرورة مرتبطة بالانتخابات، كالتخطيط المالي ووضع الميزانيات والدعم التقني والمشتريات والموارد
ة والتنمية الإستراتيجية. ومن أمثلة الممارسة السليمة في تعزيز الإدارة الانتخابية برنامج الدعم المتعدد المانحين الذي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة الانتخابية في بنين، كما هو الحال بالنسبة للدعم الذي يقدمه البرنامج للجنة
بية الوطنية في كمبوديا.

تسجيل الناخبين

جدير بالذكر أن الانتخابات من مجالات الحكم العام الفريدة من نوعها، فهي أحداث واسعة النطاق يستطيع معظم المواطنين
ن المشاركة فيها، وتتطلب التنظيم والتنسيق على المستوى الوطني، ولهذا السبب وبسبب الحاجة لجمع وتصنيف وإدارة
مات الخاصة بجميع الناخبين المؤهلين وحماية هذه المعلومات من إساءة استعمالها، وتعتبر عملية تسجيل الناخبين جانبا
ا من جوانب الإدارة الانتخابية، كما أنها واحدة من المجالات الفرعية ضمن الإدارة الانتخابية التي تتأثر بشكل خاص
ة في استخدام التقنية الحديثة. ولأن كثيرا ما تمثّل قوائم أسماء الناخبين الشكل الوحيد الموجود للسجل المدني، فكثيرا ما
م لأغراض تتجاوز الحدث الانتخابي نفسه (وكمثال فريد نوعا ما لما سبق ذكره، قد استخدم سجل الناخبين في شرق تيمور
هوية الأشخاص المفقودين في أعقاب اعتداءات المليشيات التي حدثت بعد الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته الأمم
ة في عام 1999). وعلى نفس المستوى من الأهمية لعامة الناس هو كون عملية تسجيل الناخبين فرصة للمواطنين
ل على وثيقة هوية أخرى وذلك في حالة صدور بطاقات هوية انتخابية.

تعيين الحدود الانتخابية عنصرا من العناصر الرئيسية لعملية تسجيل الناخبين هو. وكما هو الحال بالنسبة للإدارة
بية، تُتبع مناهج مختلفة حول العالم بخصوص مسألة تعيين حدود الدوائر الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض البلدان
هذه المهمة إلى ممثلي السياسيين والأحزاب السياسية أنفسهم سعيا منها إلى تحقيق "توازن" في النتائج بين الأطراف، أيا
هذه النتائج. أما في بلدان أخرى، يتولى الموظفون الحكوميون أو القضاة أو تعيينات أخرى مماثلة وغير حزبية، مسؤولية
هذه الحدود. وفي حقيقة الأمر تشير الخبرات المقارنة بشكل قطعي إلى أن أفضل الممارسات في هذا المجال هو تصميم
تعيين الحدود بحيث تكون على أعلى درجة من الشفافية والاستقلالية عن الضغوط السياسية بقدر الإمكان، وهذا في العادة
نشاء هيئة مستقلة مشكّلة من أشخاص محايدين يتم تعيينهم، وتعقد جلساتها على الملأ وتكون قادرة على تسلّم العرائض
احات الأخرى المقدمة من جميع الأشخاص المهتمين بالأمر. ففي النيجر على سبيل المثال، أدت الاستشارات العامة حول
اللامركزية التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المشاركة الشعبية في عملية تعيين الحدود، والتي انطوت على
لسات عامة حضرها المواطنون والسلطات المحلية في كافة أنحاء البلد. ومن الجدير بالذكر أن عملية تعيين الحدود
بية عادة ما تكون متصلة بإحصاء سكاني وبالتالي تحدث فقط بين حين وآخر.

ن عملية تسجيل الناخبين بطبيعتها وبصورة عامة على جمع معلومات محددة وفي شكل موحّد من الأفراد الناخبين، ثم
ب وتوزيع هذه المعلومات في شكل يمكن استخدامه في وقت الانتخابات، وذلك للتأكد من مشاركة فقط الناخبين المؤهلين في
ة وأيضا للاحتراس من التعدد في التصويت وانتحال الشخصيات وما إلى ذلك. ومما لا شك فيه أن تعقّد هذه المسائل،
ة إلى صعوبة المهمة بطبيعتها وفي حد ذاتها، يعني أن عملية تسجيل الناخبين كثيرا ما تكون من أكثر المكوّنات تكلفة
لاكا للوقت ومثارا للجدل في العملية الانتخابية بأكملها، كما أنها مصدر شائع لطلبات المساعدة.

ممارسات التي كثيرا ما تكون نقطة التركيز في المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تسجيل
ن، هي إنشاء سجل انتخابي دائم أو متواصل، والذي يتم تحديثه بانتظام ليعكس تحركات السكان والناخبين الجدد والمواليد
ات، على العكس من السجلات التي تُنشأ من جديد دوريا لكل عملية انتخاب. ويمكن الإشارة هنا، على سبيل المثال، إلى
بات التي أجريت في كمبوديا في عام 2003، التي دعم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء عملية جديدة لتسجيل
ن والتي نتج عنها إنشاء قائمة دائمة بأسماء الناخبين – على أن تستحدث سنويا – مع تسجيل 94٪ من مجموع الناخبين
ين. وكما هو الحال في الكثير من المجالات الأخرى للإدارة الانتخابية، فإن عملية تجميع وصيانة سجل فعّال للناخبين
من السهل تطبيق التقنيات الحديثة وبالتحديد حوسبة البيانات الانتخابية، وهذا على الرغم من أن هناك عددا من البلدان لم
، بعد في هذا الاتجاه. وكنتيجة لذلك، عندما تطلب البلدان المساعدة الانتخابية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فعادة ما

إلى الحصول على المساعدة في حوسبة قوائم أسماء الناخبين، وبعض المهام الأخرى المتصلة بها والضرورية لاعتماد ن التقنيات الحديثة في مجال الانتخابات.

اليف المرتبطة بوسائل تسجيل الناخبين المختلفة ليست بسيطة ولا مباشرة، ما يعني الصعوبة في حسابها، حيث أن هناك ، أخرى كثيرة لها تأثير مباشر على إجمالي التكاليف. فعلى سبيل المثال، يجب الموازنة بين الرغبة في حوسبة قواعد ت الانتخابية وبين الواقع، وعلى الأخص في أفقر البلدان، وهو أن الاستعمال الأمثل للتقنية الحديثة قد لا يكون دائما الطريقة فعالية لضمان وجود سجل للناخبين يكون عمليا وفعّالا من حيث التكلفة. وكمثال لذلك، فمع الحوسبة قد تزيد بالفعل فرص ب والاحتيال في الانتخابات، وذلك عن طريق قرصنة الحواسيب والتسلل إليها بالإضافة إلى وسائل الأخرى للتلاعب ت الإلكترونية، وبالتالي فمن الواجب النظر إلى هذه الاحتمالات والمقيّدات المصاحبة للتقنية المعلوماتية لأنها حيوية ة عملية تسجيل الناخبين.

التربية المدنية وتثقيف الناخبين

عمليتا التربية المدنية وتثقيف الناخبين عمليتان تان وإنما في نفس الوقت متميزتان عن بعضهما ، إذ أن عملية تثقيف الناخبين تستهدف الناخبين لين وتعدّ عنصرا هاما في تهيئة البيئة التي جراء انتخابات حرة ونزيهة فيها، كما أنها ذات خاصة في الديمقراطيات الجديدة والناشئة، من عملية تثقيف الناخبين هو مساعدة الإدارة بية في المهمة المكلّفة بها وهي إجراء ات تكون ذات مصداقية وفعّالة من حيث ف. وفي هذا الصدد يستطيع برنامج تثقيف ن الفعّال الذي يركّز على الجوانب التقنية من بات ويهدف إلى تشجيع الناس على الاختيار أن يحول دون وقوع أعمال العنف والتخويف ديد في أثناء الحملات الانتخابية وأيضا في يوم ب. ومن ناحية أخرى، تستهدف التربية المدنية نين بصورة عامة لاستثارة حساسيتهم تجاه حقوقهم وأدوارهم ومسؤولياتهم في النظام الديمقراطي.

التربية المدنية مقابل تثقيف الناخبين

تركّز عملية تثقيف الناخبين إلى حد كبير على آليات يوم الانتخاب – لماذا وكيف وأين ننتخب، الخ. ومن ناحية أخرى، فإن عملية التربية المدنية تشكل مفهوما أوسع يركّز على ماهية حقوق وواجبات المواطنين في المجتمع الديمقراطي، وتكون أكثر فائدة إذا ما أدخلت في المقررات المدرسية والرسائل الإعلامية، الخ. وفي هذا الصدد، فإن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يستهدف نطاقا عريضا من المؤسسات والعمليات – مثل هيئات الإدارة الانتخابية، وسائط الإعلام، الأحزاب السياسية، تثقيف الناخبين، ومجالات أخرى – بإمكانه أن يعمل بمثابة نقطة انطلاق للمبادرات المعنية بالتربية المدنية في السنوات اللا انتخابية التي يمكن أن تساعد على استثارة حساسية المواطنين وتعزيز مشاركتهم في الحياة الديمقراطية بوجه عام وفي الانتخابات بوجه خاص.

ار أعمال المساعدة الانتخابية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر برامج تثقيف الناخبين والتربية المدنية من ر البرامج المطلوبة ومن أكثر المجالات التي يمكن أن يكون لها تأثير، فعلى المدى الأبعد، تستطيع برامج التربية المدنية ة أن تزيد من المشاركة السياسية في مختلف مجالات الحكم على مستوى شريحة عريضة من المجتمع. فعلى سبيل المثال، بية البلدان النامية توجد جماعات يمكن تعريفها – كالفقراء والنساء والشعوب الأصلية ومجموعات أخرى – التي تميل ا إلى المشاركة الناقصة كناخبين وإلى التمثيل الناقص كمرشحين وممثلين منتخبين في الانتخابات. وبالتالي تستطيع برامج المدنية وتثقيف الناخبين المستهدفة، والرامية بالتحديد إلى زيادة مشاركة هذه الجماعات، أن تكون إستراتيجية فعّالة ولا ي النهوض بالمصالح البعيدة الأمد لأكثر قطاعات المجتمع تضررا.

يه، فينبغي على برامج التربية المدنية وتثقيف الناخبين الناجحة أن تهدف بشكل عام إلى خلق الوعي والفهم على المستوى للعمليات الانتخابية والديمقراطية الجارية في البلد، وهذا يمكن تحقيقه في العادة بتزويد المواطنين بالمعلومات ذات الصلة طريق التعليم وبعض الوسائط الإعلامية المبتكرة – التي تشجعهم على الدفاع عن حقوقهم والنهوض باهتماماتهم في ات الانتخابية والديمقراطية الأخرى، والإسهام في المجتمع من خلال الأعمال المدنية، إلا أن التربية المدنية، وحتى عملية الناخبين، لا تتوقف عند الانتخابات. فمثلا في عامي 2002-2003 تكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برامج الناخبين بعد الانتهاء من الانتخابات في ليسوتو، بهدف تعزيز فهم الناخبين لتشريع جديد متعلق بالانتخابات تقدمت به ب السياسية وأفراد من الشعب. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوضع إستراتيجية للتربية المدنية في مرحلة . الانتخابات في كمبوديا، وبنغلادش، وإندونيسيا، وقيرغيزستان. ومما لا شك فيه أن مثل هذه البرامج التي ترمي إلى ء بالوعي العام، والتي من بين جملة أمور تبرز الحقوق والواجبات المتأصلة في المواطنة الديمقراطية، تستطيع تمكين من التأثير على المؤسسات الحاكمة ومساءلة ممثليهم والمسؤولين الحكوميين، واتخاذ المبادرة من أجل النهوض بتنمية هم.

تنسيق المساعدات الانتخابية الدولية

جالات الأخرى التي يُطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة متزايدة أن يلعب دورا قياديا فيها هو تنسيق عدات الدولية، إذ يعتبر التنسيق الجيد والفعال عنصرا حاسما في الحالات التي يقدم فيها العديد من المانحين الثنائيين

ددين المساعدة التقنية والانتخابية الأخرى إلى بلد ما. وفي معظم الحالات يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الأمم ة القيادي على المستوى القطري باعتباره الآلية المنسقة للمساعدات المقدمة من المانحين، وأيضا كمنتدى لتنسيق أعمال عة أكبر تضم اللاعبين الدوليين والوطنيين. وفي هذه الناحية، يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة المناسبة للقيام دور، أخذا في الاعتبار التفويض الممنوح له ووجوده في البلد، والأدوار القيادية التي كثيرا ما يلعبها في مشاريع المساعدة بية الطويلة الأجل التي تعمل على تعزيز اللجان الانتخابية والمؤسسات الأخرى. وبالنسبة للتنسيق فيمكن أن يأخذ أشكالا ومختلفة، بما في ذلك العمل كجهة التنسيق المركزية لكافة المساعدات الانتخابية، والتنسيق بين مراقبي الانتخابات الدوليين طنيين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق كافة المساعدات التقنية والمالية الانتخابية في عدد من البلدان، بما في ذلك الصناديق هد بها المجتمع الدولي للانتخابات. وقد كان هذا هو الوضع في إندونيسيا، حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق أكثر من 60 مليون دولار من مبلغ 90 مليون دولار تعهد به المجتمع الدولي للانتخابات. وكذلك كان هذا هو الدور الذي نامج الأمم المتحدة الإنمائي في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حيث قام البرنامج بتنسيق الدعم المقدم لانتخابات الرئاسة وقد أنشأ برنامج الأمم المتحد الإنمائي وحكومة مالي صناديق مماثلة تحت إدارة البرنامج لدعم الاستفتاءات الرئاسية يعية التي جرت في عام 2002، وفي تنزانيا أنشأ المانحون واللجنة الانتخابية صناديق مثيلة ترقبا لانتخابات عام 2005 ي البلد.

سافة إلى ذلك، كثيرا ما يُطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلعب دورا رئيسيا في تنسيق مراقبي الانتخابات، إذ الآن مجموعة كبيرة ومتنوعة من اللاعبين الدوليين والإقليميين التي تراقب الانتخابات بصورة منتظمة، ولا سيما في بات التنافسية التي تتم في الأوضاع الهشة أو الانتقالية. وبالنسبة للاعبين الرئيسيين في هذا المجال، فيشملون الأمم المتحدة بالإضافة إلى هيئات إقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد ي، والكومنولث، والأخرى. كما تشارك بانتظام بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على النهوض بالديمقراطية، ركز كارتر والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وفي هذه الأيام توجد في معظم البلدان مجموعة مزدهرة ومتنوعة ساعات المراقبين المحليين. ويعني هذا الانتشار في بعثات مراقبة الانتخابات أن هناك ضغوطا متزايدة على الوسطاء ين وغير الحزبيين، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتولي مهمة التنسيق بين هذه الجماعات المختلفة من مراقبي بات. وكمثال لمثل هذا النوع من التنسيق والدعم، نشير إلى الدور الذي لعبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلادش في لانتخابات البرلمانية في عام 2001، التي لعب فيها المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور "الوسيط " لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي نفسه.

حل المنازعات الانتخابية

مجالات التي تحظى باهتمام دائم والتي يُطلب فيها المساعدة بصورة مستديمة على الصعيد الانتخابي هي مسألة حل عات الانتخابية. فينبغي على الإطار القانوني للانتخابات أن يتضمن دائما آليات ووسائل تعويض فعّالة لتطبيق الحقوق بية، وكما أن حق التصويت هو أحد حقوق الإنسان الأساسية، فكذلك يكون حق التعويض في أية مخالفة لحق التصويت. جب أن ينص الإطار القانوني للانتخابات على أحكام مفصّلة وكافية لحماية حقوق الانتخاب، وكذلك المجالات العديدة ى التي يحتمل النزاع فيها والتي ستنشأ حتميا قبل وبعد وخلال الانتخابات.

حول العالم تنوع كبير في الطرق المتبعة لحل المنازعات الانتخابية، وقد تم التعرف على ستة أنواع على الأقل من المناهج ة في هذا المجال؛ وتعتبر المناهج الثلاثة الأولى أكثرها انتشارا:

1. حل المنازعة بواسطة المنظمة الانتخابية التي تقوم أيضا بتنظيم الانتخابات
2. حل المنازعة بواسطة محكمة أو هيئة مخصصة لهذا الغرض وليست مكلّفة بمهمة تنظيم الانتخابات
3. حل المنازعة بواسطة القضاء أو فرع خاص من القضاء
4. حل المنازعة بواسطة البرلمان أو السلطة التنفيذية
5. استخدام محاكم ولجان دولية لحل المنازعات الانتخابية
6. وسائل بديلة لحل المنازعات.

رغم من هذا التنوع في المناهج، إلا أن الممارسة الفضلى في هذا المجال ينبغي أن تنص بحد أدنى على أن لكل ناخب ح وحزب سياسي الحق في تقديم شكوى لدى اللجنة أو المحكمة الانتخابية المختصة في حالة المساس بالحقوق الانتخابية. بّن أفضل الممارسات اللجنة أو المحكمة الانتخابية المختصة التي تصدر قرارا عاجلا وعادلا. وعلاوة على ذلك فعلى الانتخابات أن ينص على حق الطعن في القرارات الصادرة لدى المحكمة أو اللجنة المختصة الأعلى.

ن يتضمن القانون مواعيد نهائية تلتزم بها الهيئة المكلّفة بحل النزاع في نظر الشكوى والوصول إلى قرار فيها، وتوصيل رار إلى الطرف المشتكي. وبالطبع فإن بعض الشكاوى يمكن القرار فيها فوريا؛ بينما البعض الآخر سيستغرق عدة أسابيع. أن تكون الهيئة المقررة قادرة على التعامل بصورة مستعجلة مع الشكاوى التي بإمكانها عرقلة العملية الانتخابية الجارية

خطير، وبالتالي يجب أن تسمح المواعيد النهائية بدرجة من المرونة، أخذا في الاعتبار مستوى اللجنة أو المحكمة الانتخابية ة الشكوى.

رغم من أن المبادئ المذكورة أعلاه هي المعايير الدنيا التي يجب تضمينها في الإطار القانوني، إلا أن ثمة تنوعا كبيرا في ة التي يتم بها تناول النزاعات الانتخابية من منطقة لأخرى. ولذا يجب التذكر بأن كل بلد على حدة بحاجة إلى درجة كبيرة رونة عندما تعتمد أو تقرر ما هو الهيكل القانوني الأنسب لآلية تسوية النزاعات الانتخابية. وبالتالي، يكون دور المساعدة بية في هذا المجال هو العمل في إطار النهج أو التقاليد المتبعة في البلد أو المنطقة، بينما يسعى في نفس الوقت إلى تحقيق رعية الأهداف التي تحققها الممارسة الفضلى الموضّحة أعلاه. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الانتخابات التي جرت في ي عام 1997 والتي كانت محلا لنزاع كبير، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ "اتفاقية هيردمانستون" التي توسطت جماعة الكاريبية (CARICOM) لتناول مسألة النزاعات الانتخابية والأسباب الأساسية المؤدية لها. وفي كمبوديا أيّد ج الأمم المتحدة الإنمائي اللاعبين السياسيين في قيامهم بعمل إصلاح كبير في القانون، كما قدم للسلطات عددا من حات بنية ترشيد العملية الانتخابية وتخفيض تكاليفها.

الإرشاد العملي

شكّل كل عملية انتخابات تحديات جديدة لمقدمي المساعدات التقنية والمالية الخارجية، وبينما تعمل كل المكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياقات محلّية فريدة ومتميزة عن بعضها البعض (سياسيا، وتاريخيا، وثقافيا، الخ)، إلا عدة قضايا عملية تمس معظم الحالات التي يقدم فيها الدعم الانتخابي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم م وجود نماذج تامة ومثالية يمكن الاقتداء بها، إلا أن الخطوات التالية المقترحة يمكن أن تساعد في الإجابة على الأسئلة ة التي يطرحها موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاملين في مجال المساعدة الانتخابية:

استعراض المذكرة التوجيهية حول المساعدة الانتخابية الصادرة عن إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفهم مسؤوليات لاعبي الأمم المتحدة

مذكرة التوجيهية، الصادرة في يوم 17 يناير/كانون الثاني 2001 عن إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة / برنامج الأمم ة الإنمائي بالتضامن(http://portal.undp.org/server/nis/4649027220113235)، خلفية عن جهود الأمم المتحدة يم المساعدة الانتخابية، إذ أنها تصف الأدوار التي تلعبها منظمات الأمم المتحدة المختلفة في توصيل المساعدة، وأنواع عدة التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها، والشروط المطلوب توافرها للحصول على المساعدة الانتخابية. كما توضّح ءات التي يتوجب على منسقي الأمم المتحدة المقيمين اتباعها للحصول على المساعدة من قسم المساعدة الانتخابية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة.

ثيقة بأن لمنسق الأمم المتحدة المقيم في معظم الحالات دور حاسم في تنسيق الأعمال الانتخابية على مستوى البلد، إلا أن ت الكبرى للبعثة ستدار في العادة من داخل البلد بمعرفة ممثل خاص للأمين العام، مع قيام المنسق المقيم بلعب دور إسنادي. ميع الحالات التي لا يوجد فيها ممثل خاص، يكون المنسق المقيم هو جهة الاتصال الرئيسية بين الحكومة ومنظومة الأمم ة.

المذكرة التوجيهية القائمة بين إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متمشية مع سلسلة ارات الجمعية العامة حول تعزيز دور الأمم المتحدة في تحسين فاعلية مبدأ إجراء انتخابات دورية وحقيقية والنهوض إرساء الديمقراطية. وكان أول هذه القرارات هو القرار A/RES/46/137 (الصادر بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول ١)، وعادة ما يتبع هذا القرار الأول صدور قرار كل سنتين بعد تقديم تقرير الأمين العام حول الانتخابات.[13] وفي حقيقة تعمل هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بمثابة نقطة انطلاق هامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة بات، ولا سيما عندما يكون البلد قد صوّت تأييدا للقرار/القرارات أو كان من ضمن الموافقين عليها بالإجماع.

دعوة قسم المساعدة الانتخابية لتقييم مدى ملائمة مشاركة الأمم المتحدة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ض الحالات يمكن أن تكون عملية تقديم الدعم للانتخابات مشروعا يتسم بالمخاطر السياسية. فطبقا للمذكرة التوجيهية رة عن إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة باعتبارها المنسق المعيّن من الأمم المتحدة فيما يخص الانتخابات، بأية طلبات مقدمة د المستضيف للحصول على المساعدة الانتخابية وذلك قبل تقديم أية مساعدة من أي نوع. وفي هذا الصدد، يمكن الاستعانة للوضع السياسي الذي يمكن أن يتم عن طريق بعثة تقييم أو استعراض يقوم به المكتب المسؤول عن البلد، في تحديد ما إذا البيئة في البلد ملائمة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وفي حالة ما إذا كان الوضع السياسي في بلد ما متقلبا و/أو أن عملية انتخابات مستوفية للمعايير الدولية بعيدة الاحتمال بصرف النظر عن مستوى المساعدة الخارجية، فسيقوم عندئذ منسق الأمم

رات الأخيرة هي: A/RES/54/173 و A/RES/54/173 ، ويمكن إيجادهما على الإنترنت بموقع الوثائق للأمم المتحدة على العنوان: http://www.un.org/docu

ة السابق الذكر، وبالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة برمتها، بإصدار قرار يحول دون تقديم أي نوع من المساعدة الانتخابية نب الأمم المتحدة. وفي الحالات التي يتقرر فيها ضرورة إجراء بعثة تقييم وتتم البعثة بالفعل، فينبغي على برنامج الأمم ة الإنمائي أن يقدّم لموظفي قسم المساعدة الانتخابية إحاطة سياسية مفصّلة ويحدد لهم مواعيد مع اللاعبين المختصين، ن للأحزاب السياسية أو السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، أو الصحافة أو قطاع الأعمال أو المجتمع المدني.

تحديد التواريخ المتوقعة واحتياجات العمل وتدوينها في لائحة شاملة تكون بمثابة مساهمة في وثيقة المشروع

من أقرب تاريخ ليوم أو لفترة الانتخاب المخطط لها ورجوعا منه، ينبغي على المكاتب الوطنية أن تحدد خطا زمنيا ث الرئيسية وإجراءات العمل المطلوبة لكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقديم المساعدة الانتخابية، وإدماجها اية الأمر في مسودة لوثيقة المشروع. وهذا مع العلم بأن هذه الخطوة يمكن أن تكون معقدة ومستهلكة للوقت، كما أن ب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبارها المنسق الرئيسي للمساعدة الانتخابية الخارجية، قد تجد أنه من ب توقع الخطوات المطلوبة والأسعار الثابتة لعملية الانتخابات. وفي هذا الصدد، تتضمن بعض الاعتبارات العامة الحاجة يئة الموارد ووضع الميزانية اللازمة لها (وهي على سبيل المثال، ومن بين أشياء أخرى، المستشارون المطلوبون لعمل لاحتياجات اللجنة الانتخابية؛ تقديم دعم أولي للقدرات لإنشاء وحدة متخصصة لإدارة البرنامج؛ رواتب الأفراد العاملين ي الانتخابية؛ المعدات والمواد اللازمة للانتخابات؛ النقل؛ المواد المطلوبة لفترة التسجيل والدعم اللوجيستي؛ التربية المدنية ب الناخبين؛ المستشارون الدوليون والوطنيون لتقديم المساعدة التقنية؛ مراقبو الانتخابات الدوليون والوطنيون؛ سواقون مون؛ الخ)؛ وإنشاء الأنظمة المناسبة للقيام بأعمال المراقبة والتبليغ والتقييم؛ واستعراض الخيارات المتاحة للترتيبات ية.

تحديد الاحتياجات المادية في كافة مراحل العملية الانتخابية وآثارها المالية وتضمينها في وثيقة المشروع

اء قيام إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة / قسم المساعدة الانتخابية ببعثة تقييم الاحتياجات، قد يكون من الموصى به أن ذلك إلى بعثة لصياغة المشروع، إذ أن بعثات تقييم الاحتياجات/صياغة المشاريع المشتركة هي أحيانا من الممارسات ة، حيث أنها تستطيع أن تضم الخبرات السياسية والإستراتيجية الموجودة لدى إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة ج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منهج طويل الأجل لتعزيز المؤسسات، كما تستطيع التوفير في وقت ثمين في عملية الصياغة. حالات التي يتقرر فيها عدم ضرورة عمل تقييم موقعي، أو التي تقوم فيها إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة / برنامج لمتحدة الإنمائي بعمل استعراض من داخل المكتب المسؤول عن البلد، فقد يكون أيضا من الموصى به توكيل مستشار دة المكتب القطري على تعريف الاحتياجات المادية المطلوبة لدعم العملية الانتخابية، والآثار المالية والتشغيلية المترتبة. الغرض تحتفظ إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقائمة بأسماء الخبراء الدوليين الذين م تقديم المساعدة التقنية للانتخابات.[14] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة ي، بالاستعانة بما هو موجود في الميدان من ممارسات الحكم الديمقراطي و/أو مرافق الموارد دون للإقليمية، يستمد من ات الداخلية والشراكات الخارجية لدعم الأنظمة والعمليات الانتخابية.[15] وسيكون هؤلاء المستشارون، بالإضافة إلى د، مفيدون في عملية تحضير وثيقة مشروع المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك في تقديم النصيحة ضع جدول زمني مفصّل. وهذا مع العلم بأن المكتب القطري قد يحتاج أيضا إلى تجنيد موظفين من ذوي الخبرة (الدوليين نيين) وذلك لإنشاء أمانة مستقلة للمساعدة الانتخابية و/أو تجهيز هذه الأمانة بالموظفين، أو للعمل مع اللجنة الانتخابية في ذي ينفذ فيه البرنامج أو تقديم المشورة لها.[16] كما يجوز للمكتب القطري أن يطلب الأموال والمساهمات العينية من أجل (1) عملية تسجيل الناخبين، (2) التربية المدنية (الاستعانة بمدربين دوليين ووطنيين)، (3) مراقبين للانتخابات (دوليين ين) للمدى البعيد والقصير، (4) محاسبين / موظفين ماليين، و (5) مسؤولين عن الانتخابات، بما في ذلك العاملون عند ق الاقتراع في يوم الانتخاب. (ملحوظة: ينبغي أن توضع ميزانية حكومية منفصلة لتناول مسألة أجور الموظفين يين المشاركين في الانتخابات.)

إعداد جدول زمني واقعي ومرن يتسق مع قانون الانتخابات في البلد، ويتضمن الخطوات اللازمة موضحا الأهداف المراد تحقيقها قبل يوم الانتخاب وبعده

، الجمعية العامة للأمم المتحدة بتكليف المنسق لأنشطة المساعدة الانتخابية بمهمة "إنشاء وصيانة قائمة بأسماء الخبراء الدوليين الذين ون تقديم المساعدة الفنية... [و] المساعدة في التحقق من سلامة العمليات الانتخابية". A/RES/46/137 .

، الإطار التمويلي المتعدد السنوات (MYFF) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، على أن النهوض الديمقراطي هو أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج ويشير إلى النظم والعمليات الانتخابية كأحد مجالات الخدمات السبع المساهمة في هذا الهدف.

، أيضا أن تقوم مجموعة ممارسة الحكم الديمقراطي بإعداد مبادرات الدعم المتبادل (Mutual Support Initiatives (MSI، أو ، فيما بين المكاتب الوطنية المختلفة (COCO-COLA (Country Office to Country Office Collaboration، حيث يتم إيفاد وإعارة ين المحنكين بأحد المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين يكونون قد قدموا مؤخرا المساعدة الانتخابية لبلد ما، تب قطري آخر يقوم بتنفيذ مشروع للمساعدة الانتخابية.

لقول بأن أفضل نهج هو بدء المشاريع الانتخابية مبكرا وإبقاء خطوط الاتصال دائما مفتوحة مع المسؤولين الحكوميين، حين الدوليين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بإعداد جدول بالأعمال ة فينبغي على المكتب القطري استعمال الجدول الزمني للانتخابات الصادر عن هيئة الإدارة الانتخابية، وفي حالة عدم فإعداد جدول زمني خاص به، بدءا بصياغة قانون الانتخابات، متضمنا فترة التسجيل، ثم فترة الحملات الانتخابية ويوم ب وفترة ما بعد الانتخابات. وعلى حسب حجم ونطاق المساعدة سيتولى المستشار التقني في الكثير من الأحيان الدور ، في العديد من النشاطات المخطط لها. وكما ذكر من قبل، فينبغي على المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة ي أن تبدأ في إعداد برنامج للدعم الانتخابي قبل سنة من الانتخابات على الأقل، وعند تلك المرحلة المبكرة من العملية بية ينبغي على المكتب أن يبدأ في الاجتماع مع المانحين لتعبئة الموارد المالية اللازمة وأيضا مع المجتمع الدولي المقيم مساعداته. وقد أظهرت التجارب السابقة أن الممارسة السليمة هي أن يقوم المكتب القطري بتشجيع المسؤولين الحكوميين تركيز على العملية الانتخابية قبل موعدها بمدة طويلة، ولا سيما إذا كانوا ينوون تقديم طلب للمساعدة وإذا كانت عملية ، الناخبين بحاجة إلى تحديث. وكذلك ينبغي على الممارسين العاملين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراء المواد ة للانتخابات في مرحلة مبكرة من العملية لضمان الفعالية في التكاليف. فالوضع الأمثل هو أن تقوم المكاتب الوطنية التابعة ج الأمم المتحدة الإنمائي بإقامة شراكات مع هيئة الإدارة الانتخابية، ومع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، مع المهلة الكافية لها. وبالنسبة لحملات التربية المدنية، فلن تكون الحملة التي تنفّذ في آخر لحظة بنفس فعالية الأخرى التي لى مدى عدة شهور، ولا حتى قريبة من فعاليتها.

الحصول على التمويل اللازم لوثيقة المشروع من خلال مصادر ومناهج متعددة (تقاسم التكاليف، الصندوق ماني ذو المانحين المتعدّدين، التمويل المتوازي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني)

ن تحاول المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا تتقيد بمصدر تمويل واحد فيما يتعلق بالجهود التي في تعبئة الموارد. وكما سبق الذكر، فكثيرا ما تفضّل هذه المكاتب الترتيبات القائمة على تقاسم التكاليف بدلا من إنشاء ق استئمانية يتعدّد المانحون فيها إذ ينطوي تقاسم التكاليف على هيكلية أكثر لامركزية تلقي مسؤولية إدارة المساعدات المقدمة من المانحين على عاتق المكتب الوطني. ومن ناحية أخرى، فبينما تتطلب الصناديق الاستئمانية المفتوحة عمل ة منفصلة في أحيان كثيرة، إلا أن المانحين قد يجدون هذه النوعية من العلاقة أكثر توافقا مع احتياجاتهم، ولكن أحد ات التوفيقية بين الاثنين هو فتح نافذة مخصصة للبلد المتلقي للمساعدة الانتخابية بداخل الصندوق الاستئماني المخصص الديمقراطي، مما يسمح بمرونة وسرعة الإدارة علاوة على المساءلة القصوى للجهة أو الجهات المانحة. أما التمويل ي، كالدعم العيني المباشر من الدول المانحة (مثل توريد المركبات أو مواد الانتخابات)، فهو أيضا شكل آخر من أشكال الخارجي الذي ينبغي على الممارسين متابعته أينما أمكن. وأخيرا تحتفظ الأمم المتحدة بصندوق استئماني لمراقبة بات، ويستخدم أحيانا كقناة لتوصيل تمويل المانحين المخصص لبعثات مراقبة محددة.

إشراك أعضاء هيئة الإدارة الانتخابية الوطنية في اجتماعات المانحين العادية، إذ قد يكون ذلك مفيدا أحيانا

مكن أن تكون المناقشات حول المسائل المتعلقة بالانتخابات ذات الفعالية الأكبر وذلك بإشراك المسؤولين الانتخابيين ين فيها. وباعتباره المنسق الأول لاجتماعات المانحين، فكثيرا ما يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولين بين الوطنيين للمشاركة في بعض اجتماعات المانحين العادية، لأن هذه الاجتماعات تتيح الفرصة لتوسيع دائرة الحوار بين لين الانتخابيين الوطنيين وبين المانحين، حول المسائل التقنية وتلك المتعلقة بتعبئة الموارد وكذلك الاهتمامات الانتخابية.

استعراض الخيارات المتاحة عند اختيار الوكالة المنفّذة

الوكالة المنفّذة مسؤولة عن إدارة المشروع بصورة عامة، بما في ذلك إصدار العقود وشراء السلع والخدمات المرتبطة المساعدة الخارجية. وللمكاتب الوطنية الخيارات التالية: (1) التنفيذ المباشر Direct Execution(DEX) ويتم بواسطة ، القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا كثيرا ما يكون الخيار المفضّل للمشاريع الانتخابية، كما أن له فائدة وهي ضمان استقلالية المشاريع في البيئات التي تتسم بدرجة عالية من الحساسية (علما بأن التصريح باستخدام خيار التنفيذ يجب أن تطلبه المكاتب الوطنية من المقر الرئيسي)؛ (2) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)؛ و (3) الوطني National Execution (NEX). وكما جاء بالمذكرة التوجيهية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشؤون السياسية بالأمم المتحدة معاً، فينبغي توخي حيطة خاصة عند اتباع خيار التنفيذ الوطني لمشاريع المساعدة بية، لأن هذه النمطية ينبغي أن تقتصر على الحالات التي تمت فيها مشاورات كاملة حول المسألة وأن هناك توافقا في فيما يتعلق بنزاهة الوكالة المنفّذة وقدرتها على إنجاز العمل. وبالرغم من أن التنفيذ الوطني هو الوسيلة المفضلة لتحقيق ة الوطنية وبناء القدرات الوطنية كما هو منصوص عليه في سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أنه من الممكن ما من خلال وسائل تنفيذ أخرى. ففي الأوضاع السياسية المعقدة أو في البيئات الانتخابية، سيكون التنفيذ المباشر هو الخيار في الكثير من الأحيان لأنه يتميز بكونه وسيطا منفّذا مستقلا يستطيع أن يؤدي وظيفته من خارج محيط العملية ويضفي المصداقية.

تحضير الأنظمة اللازمة لضمان الإدارة الفعالة والمسؤولة للأموال المخصصة للمساعدة الانتخابية

لب عملية تقديم المساعدة الانتخابية من المكتب الوطني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة كميات كبيرة من ت وتقديم محاسبة كاملة لها، وخصوصا في حالات الانتخابات التي تتم لأول مرة أو عندما يكون لمجتمع المانحين الأجانب محدود في البلد. فقد أظهرت خبرات المكاتب الوطنية أن هذا يمكن أن يشكّل عبءً ثقيلا على الموظفين الموجودين فيها. افة إلى ذلك، قد يتطلب الأمر توظيف عدد إضافي من المحاسبين والموظفين الماليين المتخصصين والمستأمنين، وتدريبهم دقيقا، أو "اقتراضهم" بصورة مؤقتة من المكاتب الوطنية الأخرى التي قامت في السابق بإدارة مشاريع متعلقة بالانتخابات نطقة أو في أي مكان آخر.

المساعدة في شراء المعدات والمواد اللازمة للانتخابات عند الضرورة

عض البلدان، ولا سيما تلك التي تشرع في إجراء انتخابات ديمقراطية لأول مرة، بطلب المساعدة من الأمم المتحدة في شكل ات في المواد المرتبطة بالانتخابات، والتي تشمل على سبيل المثال بعض البنود كأوراق وصناديق الاقتراع، وأكشاك يت، والحبر غير القابل للمحو، والمواد الأخرى اللازمة لتنظيم عملية الانتخاب. ومع أنها ضرورية إلا أن هذه البنود تدخل تكاليف الانتخابات الباهظة التي كثيرا ما تنخفض في الانتخابات المتعاقبة، باعتبار أن صناديق الاقتراع وأكشاك التصويت د الأخرى يمكن استعمالها ثانية. وهنا نجد أن بعض المانحين يفضلون تحديدا تقديم مثل هذا النوع من المساعدات العينية ما لها من تأثير مباشر وظاهر. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه، فلا يتحمل سوى جزء صغير نسبيا من يات المباشرة للوازم الانتخابات، وهذا على الرغم من أن في بعض الحالات قد تطلب منه حكومة أو لجنة ما القيام بهذا إذا ما كانت هناك مخاوف حول الأنظمة واللوائح الوطنية المتعلقة بالمشتريات. إنما فيما عدا ذلك يستطيع برنامج الأمم .ة الإنمائي التوسط في عملية المساعدات التي يعرضها المانحون على هيئات الإدارة الانتخابية، واضعا في الاعتبار سيات السياسية المحتملة. وفي هذه الحالة، ينبغي على المكاتب الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحالة هذه ض التي تتلقاها من المانحين إلى أمانة الأمم المتحدة.

التأكد من اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة عند الضرورة

ب عن النظر أن الانتخابات يمكن أن تكون عمليات مشحونة سياسيا إلى حد كبير حتى في أكثر البلدان سلما، كما أن بإمكانها ن مدمّرة في البلدان الخارجة من حالات النزاع أو التي لا يزال يوجد فيها نزاع منخفض الحدة. ففي إطار عملية التحضير لانتخابات، ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الجهة التي تلعب دور المنسق لنظام المنسقين المقيمين (RC)، ل مع اللاعبين المعنيين بهدف تقييم الموقف الأمني المحيط بالانتخابات والتأكد من أن الأمم المتحدة قد وضعت التدابير اللازمة موضع التنفيذ لحماية موظفيها في الميدان والمستشارين العاملين بالنيابة عن الأمم المتحدة، ومراقبي الانتخابات ين الذين تنسّق أعمالهم الأمم المتحدة، الخ. وبناء على ما يسمح به السياق، فهناك أيضا الإمكانية لأن يقدم برنامج الأمم ة الإنمائي الدعم للمؤسسات الوطنية، كالشرطة، للتحسين من قدرتهم على المحافظة على القانون والنظام طوال مرحلة بات.

الاستفادة القصوى من الشراكات الدولية، والوطنية خصوصا، في كافة مراحل التحضير والمتابعة

لك، لا يوجد لاعب خارجي واحد، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمتلك الموارد المالية والسياسية والتقنية لسد كل احتياجات المساعدة الانتخابية للبلد البرنامجي. ولذلك، فإن وجود شركاء كثيرين وطنيين ودوليين يعدّ عنصرا في التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وفي هذا الصدد يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موضع لتسهيل عملية بناء علاقات متبادلة مفيدة دعما للعملية الانتخابية – فيما بين اللاعبين الوطنيين وأيضا بين اللاعبين ين والدوليين، إذ تستطيع هذه الشراكات الحيلولة دون الاستفاضة والتكرار في العمل الذي يقوم به لاعبون عديدون. وإنما ذلك فمن المهم أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق مستوى عالٍ من التفهم والثقة بين الجماعات المقدمة دة الانتخابية، والتحرك نحو ما هو أبعد من مجرد "العلاقات التعاقدية" برعاية الأمم المتحدة. فإنه لفي غاية الأهمية إقامة ت مع الشركاء الوطنيين والدوليين على حد سواء، ولا سيما في البيئات السياسية المعقدة، لأن ذلك يمكن أن يساعد في ك أية نزاعات قد تنشأ بعد الانتخابات، وأية اتهامات قد توجّه ضد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتحيز في الانتخابات، عنصر أساسي في تنمية قدرات طويلة الأجل في البلد. وفي سياق الدعم الانتخابي، فقد استفاد برنامج الأمم المتحدة ي من الشراكات القوية المقامة على مستوى البلدان مع بعض المنظمات بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية، وأجهزة م، والمانحين الثنائيين، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقسم المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة، مات غير الحكومية الدولية كالمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمعهد للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وينبغي على المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملا مع المنظمات حكومية الوطنية المشاركة في تنظيم برامج لتثقيف الناخبين، توجيه اهتمام خاص لعلاقته مع اللجنة الانتخابية، سعيا منه درات طويلة الأمد داخل البلد ليتمكن من تنظيم انتخابات في المستقبل.

الإستفادة من طبيعة وإمكانات المساعدة الانتخابية المتعددة الوجوه كمدخل إلى مجالات الدعم الأخرى

المساعدة الانتخابية إلى تحسين سير العملية الانتخابية، ولكنها لا توجد بمعزل عن المجالات الأخرى. فعلى سبيل المثال، شاركة في إصلاح الإجراءات الانتخابية للانتخابات البرلمانية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببرامج المساعدة التشريعية، إذ من ح أن تقديم المساعدة للانتخابات المحلية هو جزء هام من برامج الحكم المحلي واللامركزية. وبالتالي فإن تقديم المساعدة بية يمكن أن يكون له تأثير مباشر على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحقا في مجالات الحكم المحلي، ير البرلماني، والوصول إلى المعلومات، والحكومة الإلكترونية، وإصلاح الإدارة العامة، على سبيل المثال.

المرفق 1. الفرص المتاحة في مجال إعداد البرامج

طراجعت[17] وفهمت المذكرة التوجيهية الصادرة عن لشؤون السياسية بالأمم المتحدة – برنامج الأمم ة الإنمائي حول المساعدة الانتخابية ومسؤوليات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية؟

إذا لم تكن المساعدة الانتخابية بالفعل جزءا من ج سابق للمساعدة في مجال الحكم، فهل طلبت ت الوطنية هذه المساعدة للعملية الانتخابية؟

هل قمت أنت بتخطيط شامل للاحتياجات الأساسية جات العمل المطلوبة للمساعدة الانتخابية؟

هل قرر قسم المساعدة الانتخابية، بالتشاور معك حدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المقر الرئيسي ، ما إذا كانت هناك ضرورة لإرسال بعثة لتقييم جات – إما استعراض مكتبي أو موقعي؟ وإذا كان هكذا، فهل دعوت قسم المساعدة الانتخابية لإجراء ذا التقييم؟

هل وضعت أنت وشركاؤك الإطار المفاهيمي المساعدة الانتخابية؟ هل ستدمج في مساعدات مخطط لها أو جارية يقدمها برنامج الأمم المتحدة ي في مجال الحكم الديمقراطي، أم ستتبنى عليها؟ ضعتم في الاعتبار كيفية تعزيز الأنظمة والعمليات بية على المدى البعيد؟

هل كان للشركاء الرئيسيين – الوطنيين، الإقليميين دوليين – دور في عملية وضع الإطار المفاهيمي؟ أصحاب المصلحة الرئيسيون؟ وما هي المخاطر يرات ذات العلاقة؟ كيف يتوافق ما يخطط له ج الأمم المتحدة الإنمائي مع ما يفعله الشركاء ين؟

هل وُضِعت آلية للتنسيق موضع التنفيذ للتأكد من ركاء في المساعدة الانتخابية يجتمعون و/أو ون المعلومات بصورة منتظمة، ويتقدمون نحو نتائج؟ وهل تحدد دور برنامج الأمم المتحدة ي في عملية التنسيق؟

✔ هل قمت بصياغة وثيقة مشروع متمشية مع المتطلبات المؤسسية المبسّطة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟[18] وهل يرتبط المشروع الانتخابي بنتيجة واضحة وهل وُضِعت مؤشرات للنتائج لرصد وقياس التقدم؟ وهل تتوافق النتيجة مع برنامج البلد المعني وإطار النتائج الإستراتيجية؟

✔ هل تمت تعبئة الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الانتخابية؟ وهل تحدد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة / إدارة هذه الموارد؟ هل قمت أنت بدراسة الخيارات المتاحة لإدارة وتنفيذ الموارد والمقارنة بين محاسنها ومساوئها في سياقها الصحيح؟ وإذا كنت قد اخترت خيار التنفيذ المباشر، فهل تم عمل تقييم لقدرة المكتب القطري على تحمل الزيادة في أعباء العمل؟

✔ هل لديك الموظفون و/أو القدرة المالية البرنامجية اللازمة لإدارة مشاريع المساعدة الانتخابية؟ وهل أنشأت وحدة لإدارة البرنامج؟ وإذا كان الأمر هكذا، فهل لدى الوحدة الموظفون والقدرات اللازمة لإدارة البرنامج؟

✔ هل تعتقد أن مسألة مراقبة الانتخابات قضية تصاحبها مشاكل؟ وهل تم الاتصال بقسم المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية لتتولى الدور القيادي في هذه المسألة؟

✔ هل تعرّفت من خلال تقديم المساعدة الانتخابية على أية مجالات أخرى لدعم الحكم الديمقراطي – مثلا في مجال التربية المدنية أو دعم الأحزاب السياسية، أو في مجالات الخدمات الأخرى كالتطوير البرلماني، الوصول إلى المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحكم المحلي واللامركزية، حق اللجوء إلى القضاء وحقوق الإنسان، أو إصلاح الإدارة العامة؟

رة إلى الضمير "أنت" في اللائحة أعلاه هي إشارة إلى ن الموجود بالمكتب الوطني التابع لبرنامج الأمم المتحدة ي.

[18] راجع صياغة وثيقة المشروع المبسّطة، التعميم PROG/01/02 http://intra.undp.org/circular/ .

المرفق 2. الموارد المتاحة للمساعدة الانتخابية

موارد إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مركز اتصال الأمم المتحدة، من خلال قسم المساعدة الانتخابية – www.un.org/Depts/dpa/ead
قسم المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية مسؤولية تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة
بية، إذ تقدم القسم النصيحة والمساعدة لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية بصفته منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة
بية. ويمكن توجيه الاستفسارات بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى: ead@un.org

مستشارو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنيون بسياسات المؤسسات الحاكمة
قت الحالي يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجهزا تجهيزا جيدا لتقديم التوجيه والنصيحة لبلدان البرنامج حول المسائل
ة بالحكم الديمقراطي، وأيضا عن طريق المستشارين المتخصصين في الحكم الديمقراطي بمكتب السياسات الإنمائية
ن له، والموجودين ضمن مرافق الموارد دون الإقليمية وكذلك في المقر الرئيسي.

المستشار الانتخابي:
1. ليندا مغواير، مستشار انتخابي، مجموعة الحكم الديمقراطي (DGG)، نيويورك،
Linda.Maguire@undp.org
مرافق الموارد دون الإقليمية:
2. بنجامين آلن، مستشار في إصلاح المؤسسات الحاكمة، مرافق الموارد دون الإقليمية ببراتسلافا
Benjamin.Allen@undp.org
3. اليهاندرو الفاريز، مستشار في الإصلاح القضائي والأمن القضائي، مرافق الموارد دون الإقليمية بمدينة

Alejandro.Alvarez@undp.org
4. هنريك فريدبورغ لارسن، مستشار في اللامركزية والحكم الديمقراطي، مرافق الموارد دون الإقايمية
دو
Henrik.Larsen@undp.org
5. مارتن لافوا، مستشار في إصلاح المؤسسات الحاكمة، مرافق الموارد دون الإقليمية بأديس أبابا
Martin.Lavoie@undp.org
6. ديودات ماهاراج، نائب رئيس، مرافق الموارد دون الإقليمية بميناء بورت أوف سبين
Deodat.Maharaj@undp.org
7. جوزيف ميوغوري، رئيس مرافق الموارد دون الإقليمية ببريتوريا Joseph.Mugore@undp.org
8. ستفان بريزنر، نائب رئيس، مرافق الموارد دون الإقليمية بكاتماندو
Stefan.Priesner@undp
9. محمد سال-ساو، أخصائي في إعادة الهيكلة الحكومية وإصلاح قطاع الوظائف الحكومية، مرافق
د دون
الإقليمية بداكار Mohamed.Sall-Sao@undp.org
10. ساناكا سماراسينها، مستشار في سيادة القانون والتطوير التشريعي، مرافق الموارد دون الإقليمية
ى
Sanaka.Samarasinha@undp.org
11. إليسار سروح، مستشار في إصلاح المؤسسات الحاكمة، مرافق الموارد دون الإقليمية ببيروت
Elissar.Sarrouh@undp.org
المقر الرئيسي:
12. راندي ديفس، مستشار في التطوير التشريعي، مجموعة الحكم الديمقراطي،
نيويورك، Randi.Davis@undp.org
13. مجدي مارتينس-سليمان، مدير ممارسة الحكم الديمقراطي، مجموعة الحكم الديمقراطي، نيويورك،
Magdy.Martinez-Soliman@undp.org
14. جنيفر توبينغ، مستشار في التطوير التشريعي، مجموعة الحكم الديمقراطي، نيويورك،
Jennifer.Topping@undp.org
15. غيتا ولش، رئيس مجموعة الحكم الديمقراطي، نيويورك، Gita.Welch@undp.org

شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DGPN)
هذه الشبكة إلكترونيا بين الممارسين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاملين أو المهتمين بمسائل الحكم، إذ أن هذه
تمكّن الممارسين من مشاطرة تحليلاتهم وآرائهم وتقديم النصيحة حول المسائل ذات الاهتمام والأهمية لعملهم، ويوجد
كثر من 500 عضو من كل قارة. وللاشتراك في شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني
شبكة المعرفة، كيم هندرسون، على العنوان Kim.Kenderson@undp.org أو إرسال رسالة إلى

surf-gov@groups.undp مع وضع كلمة "subscribe" في خانة الموضوع. وإذا كان لديك استفسار يتعلق عدة الانتخابية أو كنت تريد مشاطرة ممارسة حسنة مع أعضاء المنظمة، فيمكنك نشرها على شبكة الممارسة!

برنامج زمالات الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مركز أوسلو للحكم

مركز الحكم بأوسلو جزءا لا يتجزأ من خدمات الدعم التي يقدمها مكتب السياسات الإنمائية (BDP)، فيمنح هذا المركز ا سنويا لزمالات الحكم الديمقراطي، الذي يتيح للموظفين فرصا لقضاء ما بين شهر وشهرين بأوسلو حيث يمكنهم التأمل تسبوه من خبرة في مسائل الحكم بما فيها المساعدة الانتخابية، والكتابة عنها. وللحصول على مزيد من المعلومات حول ج الزمالات يمكن الاتصال بمركز أوسلو للحكم بالبريد الإلكتروني على العنوان: Oslogovcentre@undp.org .

الصندوق الاستئماني المخصص للحكم الديمقراطي (DGTTF)

ال الأنظمة والعمليات الانتخابية هو واحد من مجالات خدمات الصندوق الاستئماني المخصص للحكم الديمقراطي. فتدعم هذا الصندوق الأنشطة الخلاقة والمحفزة، ويبلغ إجمالي الأموال المتاحة بموجب هذا الصندوق لتمويل المشاريع التي ن تكتمل في خلال سنة تقويمية واحدة 350.000 دولار. وفي العادة تبدأ عملية تقديم الطلبات إلى الصندوق في شهر ر/أيلول من السنة التقويمية السابقة. ويمكن إيجاد المزيد من المعلومات عن الصندوق الاستئماني المخصص للحكم ديمقراطي (DGTTF) بموقع مكتب السياسات الإنمائية (BDP) على الإنترنت وعنوانه: intra.undp.org/bdp/index.). وينبغي توجيه أية استفسارات بالبريد الإلكتروني إلى مجدي مارتينس-سليمان، مدير ة الحكم الديمقراطي، على العنوان magdy.martinez-soliman@undp.org أو إلى باثيل ميسيكا-ويرزبا، مساعد ع الصندوق الاستئماني المخصص للحكم الديمقراطي، على العنوان bathylle.missika@undp.org .

الشركاء واللاعبون الآخرون في الميدان

ر السنوات القليلة الماضية، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من مذكرات التفاهم مع المنظمات التي تقدم الخدمات اع المساعدة الانتخابية، ومنها:

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية – www.ifes.org

مؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية النصيحة والمساعدة التقنية من أجل النهوض بالديمقراطية. فتعمل المؤسسة في أكثر 10 بلد مساهمة بخبراتها الخاصة في مجالات الانتخابات وسيادة القانون وإدارة الحكم والمجتمع المدني.

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) – www.idea.int

يس المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بهدف تعزيز الديمقراطية المستدامة حول العالم، وذلك بمشاركته في عة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة المصممة للنهوض بالديمقراطية ولتحسين نوعية الحكم الديمقراطي وطنيا ودوليا.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) – www.ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني من شبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، مقدما المساعدة العملية إلى القيادات المدنية سية بهدف النهوض بالقيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. ويعمل المعهد في كل منطقة من مناطق العالم من أجل نظمات سياسية ومدنية وحماية الانتخابات وتشجيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية، والنهوض بمبدأ العلانية علة في الحكومات.

ضمن اللاعبين الآخرين في الميدان:

كتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (OSCE): www.osce.org/odihr

معهد الجمهوري الدولي (IRI): www.iri.org

ؤسسة وستمينستر للديمقراطية: www.wfd.org

ركز كارتر: www.cartercenter.com

المرفق 3. أمثلة الممارسة السليمة

أمثلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

دراسات حالات لبلدان مختارة (http://portal.undp.org/server/nis/4649027220113234)

- نهج متعدد الأوجه في فيجي
- الصناديق السلّية العامة: تجربة مالي
- تجربة كمبوديا مع فكرة Equity News وهي نشر الأنباء المستقلة والنزيهة عن الانتخابات
- تيمور الشرقية والأحزاب السياسية
- المساعدة الانتخابية في أوضاع ما بعد النزاعات
- الدعم لهيئة الإدارة الانتخابية باليمن
- استعمال نظام الحصص
- العمل من خلال متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات في كينيا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة الانتخابية: خبرة عشر سنوات (متوفر لدى مجموعة الحكم الديمقراطي عند

الأساسيات حول المساعدة الانتخابية (http://www.undp.org/eo)

تقارير كاملة أو موجزة حول الانتخابات

- كمبوديا، 2003 (http://www.undp.org/governance/electoral.htm)
- بنغلادش، 2001 (http://www.undp.org/dpa/frontpagearchive/2001/october/2oct01/)
- إندونيسيا، 1999 (http://www.undp.or.id/publications/election1999/index.asp)
- نيجيريا، 2002 (http://www.unnigeriaelections.org)
- رواندا، 2003 (http://www.undp.org/dpa/frontpagearchive/2003/may/30may03/)
- سيراليون، 2002 (http://www.undp.org/dpa/frontpagearchive/2002/april/4apr02/)
- اليمن، 2003 (http://www.undp.org/dpa/frontpagearchive/2003/may/21may03/)

أمثلة من الشركاء لبلدان مختارة

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)
تقارير عن بلدان محددة (http://www.idea.int/publications/pub_country_main.htm)

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
تقارير عن بلدان محددة (http://www.accessdemocracy.org)

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية
مركز ف. كلينتون هوايت للموارد (http://www.ifes.org/research_comm/fcwrc.htm)

المعهد الانتخابي للجنوب الإفريقي
أمثلة من بلدان الجنوب الإفريقي (http://www.eisa.org.za)

ل 4. قائمة بالمراجع الأساسية وبالاختصارات المستعملة

قائمة بالمراجع الأساسية

المذكرات التطبيقية والمذكرات التقنية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب السياسات الإنمائية

ـافة إلـى هـذه المـذكرة التطبيقيـة، توجـد مـذكرات تطبيقيـة أخـرى علـى الإنترنـت بـالموقع www.undp.org/policy/practicenotes. ومـن المـذكرات التـي قـد تكـون ذات أهميـة خـاصة هـي المـذكرة حـول ير البـرلماني (2002) والمذكـرة حـول التربية المـدنية (2004). كما يوجد عدد من المذكرات التقنية عن مواضيع ذات ة، مثل "تـأثير التصـميم الانتخابي على السلطة التشريعية" و "الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية" ، اللتين يمكن ما بالموقع www.undp.org/governance/legislatures .

المبادئ التوجيهية لقسم المساعدة الانتخابية

جت قسم المساعدة الانتخابية (EAD) بإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة (UNDPA) مجموعة كبيرة من المصادر ية فيما يخص المساعدة الانتخابية. فتوضّح الوثيقة المنشورة على الإنترنت بعنوان *أنواع أنشطة المساعدة الرئيسية* www.un.org/Depts/dpa/ead/website3.) أنـواع أنشـطة المسـاعدة الانتخابيـة الرئيسـية التـي تشـارك فيهـا الأمـم دة. كمـا تبيـّن الوثيقـة المعنونـة *المسـاعدة الانتخابيـة المقدمـة مـن الأمـم المتحـدة: جهـد علـى مسـتوى المنظومـة* www.un.org/Depts/dpa/ead/website7.) طبيعـة المسـاعدة الانتخابيـة التـي تقـدمها الأمـم المتحـدة علـى مسـتوى مة برمتها، مستغلة خبرات وقدرات عدد من منظمات أسرة الأمم المتحدة المكمـّلة لبعضـها البعض. وبالإضـافة إلـى ذلـك، سم المساعدة الانتخابية فرصة لموظفي الأمم المتحدة للحصول على تدريب محدود في مجال الانتخابات، والذي عادة ما له موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات لإدارة الحكم

كثر المنشورات موضوعية التي صدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى اليوم حول موضوع المساعدة الانتخابية هو : *هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات لإدارة الحكم*، وهو كتاب أعد صياغته الأستاذ البروفسور رفائيل لوبيز-بينتور، ك في إنتاجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) وقد نشر في شهر فبراير/شباط 2. وفي الواقع فإن هذا الكتاب يوضـّح أهمية وجود هيئات مستقلة ودائمة لإدارة الانتخابات وذلك من خلال المساعدة ة للإصلاح القانوني؛ إعادة هيكلة المؤسسات؛ التنمية المهنية؛ تعزيز القدرات في مجال الإعلام والتوعية؛ وإدارة الموارد. ـد مـذكرات ومـواد تقـديم أخـرى ذات علاقـة بهـذا الموضـوع بـالموقع التـالي علـى الإنترنـت: www.undp.org/governance/publications_full.htm#elec

منشورات المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)

ـدر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية عددا من الكتيبات والأدلة المفيدة حول عناصر العملية الانتخابية. أفيدها هو *كتيب المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية حول تصميم الأنظمة الانتخابية*. فيعتبر هذا الكتيب وثيقة جيدة الإنتاج تبيّن أنواع الأنظمة الانتخابية المختلفة المستخدمة حول العالم، وآثار الاختيارات المختلفة للأنظمة الانتخابية، ير التي ينبغي أن تـُحدَّد على أساسها المعايير المؤسسية المختلفة. وعلاوة على ذلك، فإنه يشمل العديد من دراسات ت عن إصلاح الأنظمة الانتخابية وقائمة بالأنظمة الانتخابية المتبعة حول العالم.

منشورات المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)

افة إلى ما تقدم، تصدر المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية عددا من المنشورات ذات الصلة حول المساعدة الانتخابية، ـها متوفر مجانا على الإنترنت بموقعهم التالي: www.ifes.org/research_comm/publications.html

منشورات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

ـدر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، وهو أحد المكاتب التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في ، عددا من المبادئ التوجيهية المحددة للمساعدة الانتخابية، والتي يمكن الحصول عليها من موقع مكتب ODIHR على ت: www.osce.org/odihr. ومن ضمن هذا المبادئ التوجيهية:

- حل المنازعات الانتخابية
- استعراض الإطار القانوني للانتخابات
- المساعدة على مشاركة الأقليات في العملية الانتخابية على المستوى الوطني

المشاريع المشتركة

افة إلى الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمات المذكورة أعلاه، هناك أيضا عدة ع معلوماتية يتم تطويرها على شبكة الإنترنت باشتراك الأمم المتحدة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية سة الدولية للنظم الانتخابية. ويجدر بالذكر هنا أن اثنين من أبرز هذه المشاريع هما مشروع إدارة وتكلفة الانتخابات A) ومشروع جمع المعلومات للعمليات الانتخابية (EPIC):

إدارة وتكلفة الانتخابات (ACE)

وع إدارة وتكلفة الانتخابات (ACE) هو جهد مشترك بين معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة الدولية الانتخابية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يهدف إلى توفير مصدر للمعلومات عن إدارة الانتخابات لوصول إليه من أي مكان بالعالم. ويمكن الإطلاع على هذا المشروع بالموقع التالي على الإنترنت: www.aceproje

طومات للعمليات الانتخابية (EPIC)

ع جمع المعلومات للعمليات الانتخابية (EPIC) هو جهد مشترك بين معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة لأنظمة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يهدف إلى توفير البيانات المقارنة لكل بلد على حدة فيما يتعلق بالأنظمة ة والقوانين والتنظيم والإدارة. ويمكن الإطلاع عليه على الإنترنت بالموقع التالي: www.epicproject.org

قائمة بالاختصارات المستعملة

Formatted Table

BD	Bureau for Development Policy	مكتب السياسات الإنمائية
	(UN) Department of Economic and Social Affairs	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (بالأمم المتحدة)
	Direct Execution	التنفيذ المباشر
	Democratic Governance Group	مجموعة الحكم الديمقراطي
	(UN) Department of Political Affairs	إدارة الشؤون السياسية (بالأمم المتحدة)
EA	Electoral Assistance Division (of DPA)	قسم المساعدة الانتخابية (بإدارة الشؤون السياسية)
FP	First Past The Post (electoral system)	أكثرية دائرة العضو الواحد (نظام انتخابي)
	Geographic Information Systems	أنظمة المعلومات الجغرافية
	International Foundation for Election Systems	المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية
	(International) Institute for Democracy and Electoral Assistance	المعهد (الدولي) للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
	Joint International Observer Group	مجموعة المراقبين الدوليين المشتركة
	National Democratic Institute for International Affairs	المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
	National Execution	التنفيذ الوطني
	Proportional Representation (electoral system)	التمثيل النسبي (نظام انتخابي)
	Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
	Sustainable Human Development	التنمية البشرية المستدامة
	Special Representative of the Secretary-General	الممثل الخاص للأمين العام
	Sub-regional Resource Facility (of UNDP)	مرفق الموارد دون الإقليمية (لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
UN	United Nations Mission in Sierra Leone	بعثة الأمم المتحدة في سيراليون
	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
U	United Nations Office for Project Services	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع